



هشام الفهد يكتب: بين الابتكار والحماية... كيف تنجح الشركات الكويتية في بحر التحول الرقمي بأمان

08

الاقتصادية

ALEQTISADYAH



وسيم العبد الله يكتب: القانون في زمن التحول الرقمي تحولات قانونية رقمية لاقتصادات الغد

09

عدد الصفحات 28

رقم العدد 592

جريدة إلكترونية كويتية يومية

السنة الثانية

البتين 6 من رمضان 1447 • 23 فبراير 2026 م

«الاستثمارات الوطنية»: نستهدف نمو

سنوي للأصول المدارة بنسبة 20%

1.29 مليار دينار حجم الثروات

تحت إدارتنا بزيادة 27.7%

دينار مقارنة مع 53.7 مليون دينار في 2024، علماً أنه تم استخدام القروض في تعزيز استراتيجيات الاستثمار ذات الأداء المرتفع من خلال الرافعة المالية، والحفاظ على هوامش السيولة.

جدير ذكره أن الشركة حققت منذ 2019 وحتى العام الماضي عائداً إجمالياً بنسبة 566%، مع متوسط عائذ توزيعات بلغ 10.3%.

وقد بلغت الأصول المدارة بنهاية العام الماضي بصفة اثتمانية 1.29 مليار دينار، بنسبة نمو 27.7% مقارنة مع 2024 التي بلغت 1.01 مليار دينار.

استراتيجيات استثمارية عالية الفعالية، وتعزيز الأنشطة المدرة للرسوم بما يدعم نمو الدخل المتكرر، مشيرة إلى أن هذه الأولويات تتوافق بشكل كامل مع خطة المنتجات الممتدة حتى 2029.

في سياق متصل كشفت الاستثمارات الوطنية أنها تلقت طلبات بفتح مئات المحافظ الاستثمارية الجديدة الموجهة للأسهم.

وأوضحت «الاستثمارات» أن تكاليف التمويل بلغت 3.6 مليون دينار في العام الماضي، ما يعكس ارتفاع مستوى الاقتراض، حيث سجلت قيمته في 2025 نحو 81.2 مليون

كشفت شركة الاستثمارات الوطنية أنها تستهدف تحقيق نمو للأصول المدارة بنحو 170 مليون دينار كويتي خلال العام الحالي 2026، مع معدل نمو سنوي يبلغ 20%، مشيرة إلى أن هذا النمو يستند إلى إطار موازنة العام الحالي، وكذلك خارطة طريق المنتجات التي تركز على تعجيل إطلاق المنتجات الجديدة عبر الأسواق العامة والخاصة، وتحسين العروض الحالية للمنتجات، وتوسيع نطاق التوزيع الإقليمي

من خلال مراكز الشركة في السعودية والإمارات. وأفصحت الشركة أن أولوياتها في تخصيص رأس المال لعام 2026 تركز على توظيف رأس المال ضمن



سؤال
الأسبوع

الأدوات الاستثمارية

واللوائح ...

هل تم تفعيل القائم حتى نتفاعل بالجديد؟!

شركات استثمار تعلن أنها ماضية في إنجاز عدد من المبادرات الخاصة بمنتجات استثمارية جديدة، والتي وصلت إلى مراحل متقدمة و بانتظار صدور اللوائح النهائية ... هل حجم اللوائح القائمة حالياً لا يكفي وتحتاجون للمزيد؟ وهل هناك جدول زمني لصدور هذه اللوائح الجديدة أم أن السقف مفتوح؟ لكن بعيداً عن الأدوات الجديدة المنتظرة، ما هو مصير الأدوات التي تم إقرارها ولها لوائح وتنظيم قائم وتمت الموافقة عليها؟ وعدم تطبيقها أو نجاح تفعيلها مسؤولية من؟

كلمة:

حجم التكتيك والدعم وإبراز

الإيجابيات يؤكد أن المعركة ليست

سهلة، أو أن الكيكة عوذة، ووجوده

في المنصب حياة واستمرارية لمصالح

عميقة وثقيلة!

السيولة هائلة وراكدة في ودائع

93.5 مليون دينار حجم

الودائع في خزائن «الكويتية»

بنسبة نمو سنوي 44.4%

مليون دينار كويتي، بإجمالي 93.509 مليون دينار كويتي، مقارنة مع إجمالي ودائع عن 2024 بلغت 64.719 مليون دينار ما يعني أن قيمة الزيادة بلغت 28.790 مليون دينار بنسبة 44.4%.

وجدير ذكره أن متوسط الفائدة الفعلي على الودائع من البنوك يبلغ 3.91%، فيما يبلغ متوسط الفائدة على الودائع من العملاء 4.75%.

في تأكيد على وفرة السيولة المالية في السوق، سواء لدى البنوك أو الشركات، أظهرت تفاصيل الأرصدة الخاصة بالودائع التي تقبلها الشركة الكويتية للاستثمار، وفقاً لترخيصها المميز في هذا الصدد والذي يتيح لها قبول الودائع، أن حجم الودائع في 2025 بلغ 93.509 مليون دينار، وهي عبارة عن ودائع من بنوك بقيمة 82.354 مليون دينار كويتي، وودائع من عملاء بقيمة 11.155

استمرار تحفظ مراقب الحسابات

على بيانات «مينا العقارية»

حتى حسم الخلاف قضائياً

محفظه استثمارية للمجموعة يتضمن بصورة رئيسية استثمار مصنف كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر بقيمة عادلة 1.129 مليون دينار كما في 31 ديسمبر 2025، والذي أشار إلى وجود رهن على المحفظة بقيمة 12.5 مليون دينار، وتعارض المجموعة هذا الرهن وتؤكد أن هذا الرهن غير مصرح به ومفروض على المحفظة، ولا تزال الإجراءات القانونية مستمرة.

أظهرت البيانات المالية لشركة مينا العقارية أن تحفظ مراقب الحسابات الوارد في البيانات المالية مرتبط بالقضايا المتداولة بين الشركة التابعة رأسمال القابضة وشركة وساطة، و بانتظار أي قرار قضائي يصدر في هذا الشأن، والشركة تبذل جهودها لكسب القضايا والوصول إلى إلغاء هذا الرهن غير المستحق.

وجدير ذكره أنه بخصوص الأرقام فإن أحد حسابات

البورصة رهينة الشحن الجيوسياسي واضطراب المؤشرات الاقتصادية

نزيف الخسائر
مستمر وتراجعات
الأسعار تعزز
انحسار السيولة

1

235.35 مليون
دينار خسارة السوق
في افتتاح الأسبوع...
والبيع يسيطر

2

السيولة المتداولة
تراجع 37%
وتسجل مستويات
منخفضة

3

القيمة السوقية
تخسر 3.3% من
بداية العام وتسجل
51.7 مليار دينار

4



كتب محمود محمد:

استمر شبح التراجع ونزيف الخسائر في بورصة الكويت مدفوعاً باستمرار حالة الشحن الجيوسياسي والتوترات المصاحبة لها، والمرتبطة بالأرقام الخاصة بجملة مؤشرات اقتصادية متأثرة باضطراب ملف الرسوم الجمركية. هدوء السوق واستمرار تراجع الأسعار انعكس على انحسار السيولة، حيث وصلت إلى مستويات منخفضة جداً لم تتخط حاجز 40 مليون دينار في افتتاح تعاملات الأسبوع. بالرغم من ارتفاعات العوائد النقدية من التوزيعات في ظل الأسعار الحالية، حيث أن بعض العوائد تتخطى 12%، إلا أنها ليست كافية لتحفيز أصحاب السيولة على ضخ المزيد، نتيجة القيود الأخرى المؤثرة نفسياً على جموع المستثمرين وكبار اللاعبين في السوق. معروف يقيناً أن تلك المؤثرات هي مؤثرات عابرة وليست ثابتة أو مستدامة، حيث أنها مرتبطة بأحداث وتداعيات محددة ذات ارتباط بدوافع جيوسياسية لها دلالات وتأثيرات على جذور اقتصادية في أكثر من بقعة مترابطة في المصالح ومتشابكة في المؤشرات ذات التأثير العنقودي المترابط، إن لم يكن في عمق وصلب الملفات المشتركة فلها تأثيراتها النفسية. تراجع الأسعار التي وصلت إلى مستويات حادة في كثير من الشركات، أوقفت جناح السوق الثاني المتمثل في صغار المستثمرين، حيث بات أغلبهم يتابعون مجريات التداول وشاشة السوق من دون حركة تداولات تذكر، خصوصاً وأن

نسب الخسائر ترتفع مع كل نزول.

علة السوق هي تصاعد وارتفاع حدة الشحن الجيوسياسي، حتى أن بعض المراقبين يعتبرون أن السوق مختطف من تلك الأحداث وبات رهينة لها. ونتيجة للأجواء السلبية طالت عمليات البيع بشكل ملحوظ أسهم البنوك التي تصنف كملاد آمن ومستقر ومضمون العوائد والأرباح رغم كل الظروف والتحديات. في غياب الصناديق الجامبو المؤثرة، والمحافظ الاستراتيجية طويلة الأجلة التي تستهدف تحقيق توازن نسبي وضبط لمستويات عادلة من الأداء، ومع ضعف دور صانع السوق حتى الآن، لا يزال السوق يحتاج الكثير من الأدوات حتى يصل إلى درجة عالية من الاحترافية. مصادر استثمارية تؤكد أن وجود صانع سوق جامبو بمشاركة حكومية، وإنشاء وتأسيس محفظة ضخمة موازية، بات من الضروريات، حيث أن مكاسبها ستكون كبيرة ومتعددة، منها اقتناص الفرص في وقت الأزمات العابرة والأجواء الضبابية، وترشيد التراجعات المصطنعة، علماً أن مؤسسية السوق ستكون جاذبة للمستثمرين الباحثين عن ملاذات آمنة مستقرة لا تخضع لأهواء فردية أو مضاربة. تراجع مؤشرات البورصة أمس بشكل جماعي، وخسرت البورصة 235.35 مليون دينار، وبلغت القيمة السوقية حسب إقفال أمس 51.784 مليار دينار كويتي، حيث نزفت من بداية العام 3.3%.

وتراجعت أسهم 77 شركة فيما ارتفعت أسهم 35 شركة أخرى، وشمل التداول أسهم 131 شركة. وحقق مؤشر السوق الرئيسي أكبر الخسائر بنسبة 4.6%، تلاه مؤشر السوق العام بنسبة 3.4%، والرئيسي 50 بنسبة 3.3% والسوق الأول 3.2%. وخيم التراجع على أداء المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت عند إغلاق تعاملات الأحد؛ بضغط انخفاض 9 قطاعات. انخفض مؤشرا السوق الأول و"العام" بـ 0.53% و 0.45% على التوالي، كما نزل المؤشران الرئيسي 50 والرئيسي بنحو 0.12% و 0.05% على الترتيب، عن مستوى الخميس الماضي. بلغت قيمة التداول في بورصة الكويت بتعاملات أمس 39.60 مليون دينار، وزعت على 130.2 مليون سهم، بتنفيذ 9.92 ألف صفقة. وأثر على الجلسة تراجع 9 قطاعات في مقدمتها التكنولوجيا بـ 5.41%، بينما ارتفع قطاعا التأمين والعقار بـ 0.69% و 0.02% على التوالي، واستقر قطاعان. تراجع سعر 76 سهماً على رأسها "الكوت" بـ 12.24%، بينما ارتفع سعر 35 سهماً في مقدمتها «منشآت» بـ 7.98%، واستقر سعر 19 سهماً. وجاء سهم "جي إف إتش" في مقدمة نشاط الكميات بـ 10.13 مليون سهم، فيما تصدر السيولة سهم «بيتك» بقيمة 4.32 مليون دينار.

إفصاحات البورصة

عمومية «إنجازات» تنعقد 16 مارس لمناقشة توزيع 6% نقدا

وتنظر العمومية في التعاملات التي تمت مع أطراف ذات الصلة للسنة المالية 2025 وكذلك التعاملات التي سوف تتم مع أطراف ذات الصلة للسنة المالية القادمة والمصادقة عليها.

وتناقش استقطاع 10% من ربح السنة المخصص للمالكي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الاحتياطي القانوني والبالغ 283.67 ألف دينار كويتي، واستقطاع 5% من ربح السنة الخاص بمالكي الشركة الأم إلى الاحتياطي الاختياري.

وبينت أن ذلك قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة وضريبة دعم العمالة الوطنية ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة والبالغ قيمته 141.83 ألف دينار كويتي. وحددت الشركة يوم 30 مارس كموعدها للاجتماع العمومية في حال عدم اكتمال النصاب القانوني للاجتماع الأول.

واقترحه بتخصيص مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 70 ألف دينار كويتي عن السنة المالية 2024.

وتناقش إخلاء طرف وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية 2025، وتعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات من ضمن القائمة المعتمدة لأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لمراقبي الحسابات للسنة المالية 2026 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

كما تناقش تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي عن السنة المالية 2025 والمصادقة عليه، وتقرير مراقب الحسابات الخارجي، والبيانات المالية والحسابات الختامية، وتقرير الحوكمة والمكافآت وتقرير لجنة التدقيق وإدارة المخاطر، واستعراض أي مخالفات والجزاءات (إن وجدت) الصادرة من الجهات الرقابية المختصة عن السنة المالية 2025 والرد عليها.

تناقش الجمعية العامة العادية لشركة إنجازات للتنمية العقارية في 16 مارس 2026، توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 6% من رأس المال المدفوع أي بواقع 6 فلوس لكل سهم بعد استبعاد أسهم الخزينة عن السنة المالية 2025.

تستحق تلك الأرباح النقدية للمساهمين المسجلين في سجلات الشركة بتاريخ يوم الاستحقاق.

وتبحث الموافقة على قيام رئيس مجلس الإدارة وأعضاء هذا المجلس، بالجمع بعضوية مجلس إدارة شركة إنجازات للتنمية العقارية أو شركات أخرى منافسة، وله أن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة أو أن يتاجر لحسابه أو حساب غيره في أحد فروع النشاط الذي تزاوله الشركة.

وتناقش تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وفقا لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما،

«رواسي الكويت»:

الاستقالة من مجلس إدارة

«راسيات» لا تعكس أن نية

للتخارج أو تقليص الملكية

أعلنت شركة راسيات القابضة تقدم شركة رواسي الكويت القابضة باستقالتها من عضوية مجلس الإدارة لأسباب تنظيمية داخلية. كشفت الشركة أنه بناءً على ذلك تقدم ممثلي الشركة كلا من مشاري أيمن بودي رئيس مجلس الإدارة، وعثمان أيمن بودي نائب رئيس مجلس الإدارة باستقالتهم من عضوية مجلس الإدارة. وأكدت الشركة أن هذه الاستقالة لا تعكس أن نية للتخارج أو تقليص الملكية من قبل الملاك الحاليين، ومجرد توزيع الملكية بينهم. كما يستمر مجلس الإدارة في ممارسة مهامه بالشكل المعتاد مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنظيم تمثيل المجلس وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها وعليه سيتم الدعوة لاجتماع مجلس الإدارة للبت في الاستقالة ومناقشة استدعاء العضو الاحتياطي.

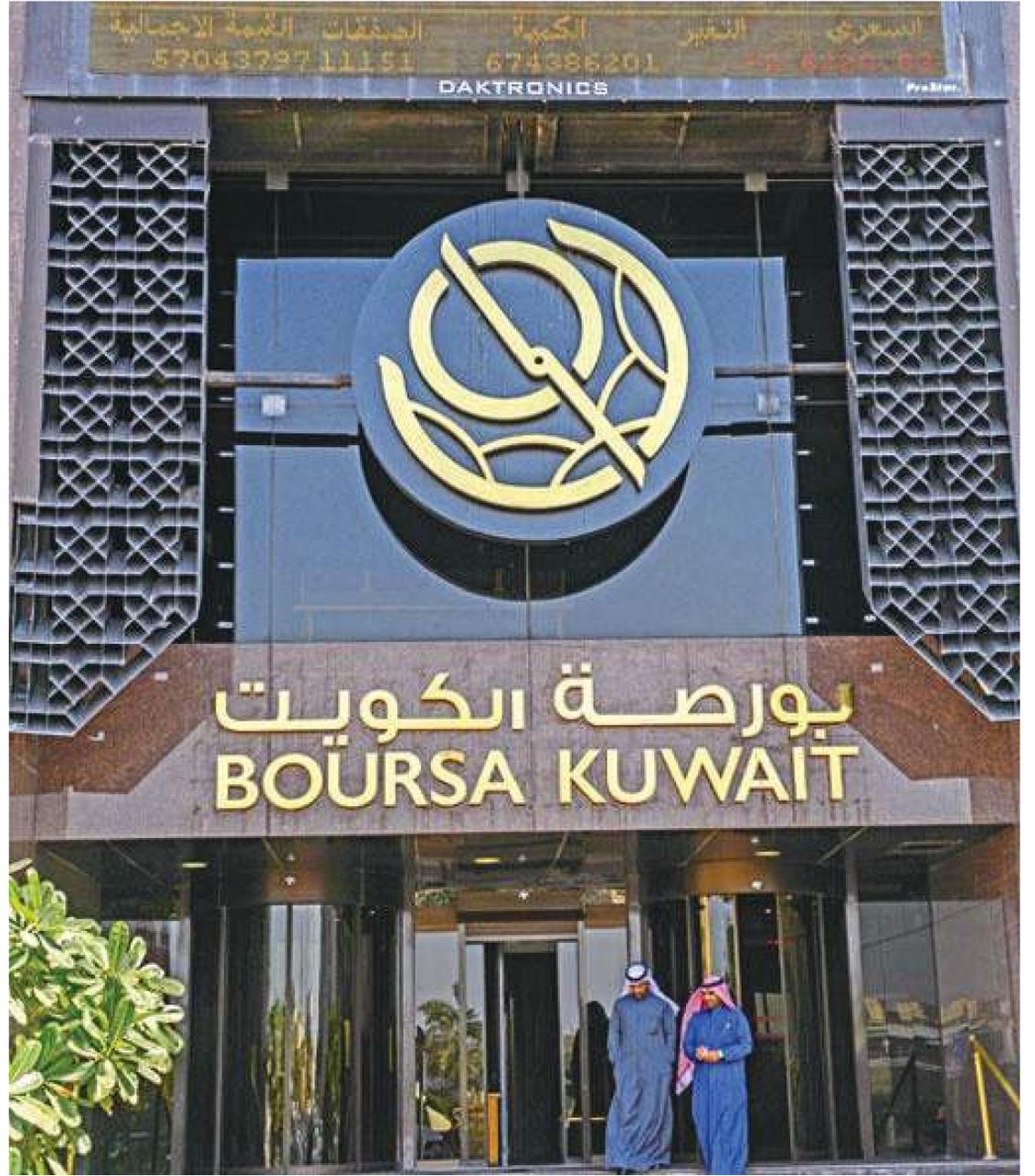
الموافقة على

ترسية مناقصة على

«المشتركة» بـ 77.34

مليون دينار

أعلنت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات أنه ورد في جريدة «الكويت اليوم» قرار مجلس إدارة الجهاز بالموافقة على ترسية مشروع العقد الرابع غرب الكويت على الشركة (رابع أقل الأسعار) بقيمة 77.34 مليون دينار كويتي. وأوضحت الشركة أن مدة التنفيذ تبلغ 60 شهراً، ومن المتوقع تحقيق أرباح تشغيلية، سوف يتم إدراجها في البيانات المالية للشركة خلال فترة تنفيذ المشروع. يُشار إلى أن المناقصة رقم RFP-2141028 تخص مشروع إنشاء خطوط أنابيب النفط الخام والأعمال المرتبطة بها لشركة نفط الكويت.



انخفاض أرباح «السكب» 67.2% ...

وتوصية بتوزيع 5% نقدي

وعزا البيان النتائج المسجلة إلى الانخفاض في إيرادات الاستثمار المحققة من موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل مع الفترة المقارنة، وتسجيل دخل من تحصيل شيك خاص بقضية صدر بها حكم بالفترة المقارنة. وأوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 5% من رأس المال، بواقع 5 فلوس للسهم الواحد بعد موافقة الجهات المختصة.

حققت «السكب» في عام 2025 ربحاً بقيمة 2.26 مليون دينار، بانخفاض 67.2% عن مستواه في العام السابق له البالغ 6.88 مليون دينار. وأظهرت القوائم المالية لشركة السكب الكويتية تحولها للربحية في الربع الرابع من عام 2025؛ حيث حققت 3.64 ألف دينار أرباحاً في الثلاثة أشهر المنتهية بختام ديسمبر الماضي، مقابل 21.82 ألف دينار خسائر الربع الرابع من عام 2024.

إفصاحات البورصة

عمومية «مزايا» تناقش توزيع 5,2% أسهم منحة

وتناقش تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق، وتقرير مراقب الحسابات الخارجي عن نتائج البيانات المالية للشركة، والبيانات المالية للسنة المالية 2025 والمصادقة عليهم.

كما سيتم استعراض أية مخالفات رصدتها الجهة الجهات الرقابية وأي عقوبات صدرت نتيجة تلك المخالفات ونتج عنها تطبيق جزاءات مالية وغير مالية على الشركة (إن وجدت)، وتقرير التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات الصلة عن السنة المالية 2025 والتعاملات التي ستتم خلال السنة المالية 2026 والموافقة عليه واعتماده

وتناقش الموافقة على الترخيص لرئيس مجلس الإدارة أو لأي من أعضاء مجلس الإدارة، أن يجمع بين عضوية مجلس إدارة شركتين متنافستين أو أن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة أو أن يتجر لحسابه أو لحساب غيره في أحد فروع النشاط الذي تزاوله الشركة عن سنة 2026 وذلك وفقاً لنص المادة 197 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ووفقاً لنص المادة 20 من النظام الأساسي.

وتناقش الموافقة على الترخيص لمن له ممثل في مجلس الإدارة أو لرئيس أو لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية أو أزواجهم أو أقاربهم من الدرجة الثانية أن تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والتصرفات التي تيرم مع الشركة أو لحسابها عن سنة 2026.

وقالت الشركة إن ذلك وفقاً لنص المادة 199 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، ووفقاً لأحكام المواد (4/7)

وتنظر العمومية في الموافقة على الترخيص لمن له ممثل في مجلس الإدارة أو لرئيس أو لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية أو أزواجهم أو أقاربهم من الدرجة الثانية أن تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والتصرفات التي تيرم مع الشركة أو لحسابها عن سنة 2026.

وتناقش الموافقة على مقترح مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة مجانية من أسهم الخزينة بنسبة 2.5% على المساهمين المقيدين في سجلات الشركة كما في يوم الاستحقاق كل بنسبة ما يملكه من أسهم دون أن يترتب على ذلك زيادة في رأس مال الشركة أو زيادة في عدد الأسهم المصدرة.

وتستحق هذه الأسهم المساهمون المقيدون في سجلات الشركة، في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له يوم الخميس الموافق 23 أبريل / نيسان 2026 ويتم توزيعها بتاريخ 30 أبريل / نيسان 2026، مع تفويض مجلس الإدارة بتعديل الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم والتصرف بما يراه مناسباً في كسور الأسهم.

وتناقش تفويض مجلس الإدارة بتوزيع أرباح مرحلية (نصف أو ربع سنوية)، وتفويض مجلس الإدارة في تحديد نسبة التوزيع، على أن يكون التوزيع من أرباح حقيقية، ووفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وألا يمس هذا التوزيع رأس المال المدفوع للشركة.

وتبحث العمومية اقتراح توصية مجلس الإدارة بعدم صرف مكافأة الأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية الماضية، وتقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي ونتائج أعمالها والمصادقة عليه.



تراجع خسائر

«معادن» 27.96%

خلال 2025

مُنيت شركة المعادن والصناعات التحويلية بخسائر بقيمة 44.68 ألف دينار خلال عام 2025، مقابل خسائر بلغت 62.02 ألف دينار في عام 2024، بتراجع 27.96%. وارتفعت خسائر الشركة بنسبة 346.99% على أساس سنوي، خلال الربع الرابع من عام 2025، حيث سجلت «معادن» خسائر بقيمة 302.61 ألف دينار، مقابل 67.70 ألف دينار خسائر الشركة، في الفترة ذاتها من عام 2024.

وعزا البيان النتائج المحققة بشكل أساسي إلى زيادة الإيرادات من عمليات الشركة (المبيعات، إيرادات الخدمات، إيراد الإيجار).

عمومية «الصالحية» تجتمع 6 أبريل لمناقشة توزيع 15 فلساً عن 2025

وتناقش العمومية عدم مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة، وتفويضه بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها، وذلك وفقاً لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

كما سيتم استعراض تقرير التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات الصلة والمصادقة عليها، وتفويض المجلس بالتعاملات التي سوف تتم خلال السنة المالية 2026، وإخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن 2025.

وتنظر العمومية عدم مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة، وتفويضه بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها، وذلك وفقاً لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وتناقش العمومية عدم مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة، وتفويضه بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها، وذلك وفقاً لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

كما سيتم استعراض تقرير التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات الصلة والمصادقة عليها، وتفويض المجلس بالتعاملات التي سوف تتم خلال السنة المالية 2026، وإخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن 2025.

وتنظر العمومية عدم مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة، وتفويضه بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها، وذلك وفقاً لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وتناقش العمومية عدم مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة، وتفويضه بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها، وذلك وفقاً لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وتناقش العمومية عدم مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة، وتفويضه بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها، وذلك وفقاً لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

بانخفاض 42.61%... بورتلاند تحقق أرباحاً بقيمة 2.66 مليون دينار عن 2025

أظهرت البيانات المالية لشركة أسمنت بورتلاند كويت تحقيقها أرباحاً بقيمة 2.66 مليون دينار في العام الماضي، مقارنة بأرباح عام 2024 البالغة 4.63 مليون دينار، بانخفاض نسبته 42.61%.

وكانت أرباح الشركة خلال الربع الرابع من عام 2025

قد ارتفعت بنسبة 16.20% على أساس سنوي، حيث بلغت 1.24 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 1.06 مليون دينار في الفترة ذاتها من عام 2024.

وعزت الشركة النتائج المحققة إلى النقص في مجمل الربح، وتكوين مخصص قضايا بمبلغ 1.39

مليون دينار كويتي. وأوصى مجلس إدارة الشركة إلى الجمعية العامة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 40% من رأس المال أي 40 فلساً للسهم الواحد، بمبلغ إجمالي 4.01 مليون دينار كويتي.

الأُميري AL AMIRI محلات

قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب الذوق العالي.
ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن نفسها

القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و أصواف • نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna
COLOMBO
DORMEUIL DRAPERS



@ALAMIRIUA



+971 50 254 4225

للطلب أو
الإستفسار



بورصات خليجية

تراجع مؤشر مسقط بنسبة 0.11% في جلسة الأحد



أغلق المؤشر العام لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات الأحد، أولى جلسات الأسبوع، متراجعا بإقفاله عند مستوى 7,217.35 نقطة، خاسرا 7.83 نقطة، مقارنة بمستوياته في جلسة الخميس الماضي. وانخفض المؤشر العام بضغط القطاع المالي والخدمات، وتراجع الأول بنسبة 0.56%؛ بضغط سهم الخدمات المالية بنسبة 6.78%، وتراجع ظفار للتأمين بنسبة 4%، وتراجع مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 0.02%؛ مع تقدم سهم صلالة لخدمات الموانئ على المتراجعين بنسبة 7.5%، وتراجع بركاء للمياه والطاقة بنسبة 2.91%، وعلى الجانب الآخر، ارتفع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0.75%؛ مع صدارة سهم ريسوت للأسمنت للرابحين بنسبة 10.26%، وارتفع سهم جلفار للهندسة والمقاولات بنسبة 6.12%، وتراجع حجم التداولات بنسبة 25.13%، إلى 113.94 مليون ورقة مالية، مقابل 152.17 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة. وتراجعت قيمة التداولات خلال الجلسة بنسبة 20.76%، إلى 35.47 مليون ريال، مقارنة بنحو 44.76 مليون ريال جلسة الخميس الماضي.

صلالة للموانئ يقود المتراجعين

تصدّر سهم صلالة لخدمات الموانئ قائمة المتراجعين بعد انخفاضه بنسبة 7.50% ليغلق عند 0.37 ريال، تلاه سهم الخدمات المالية متراجعا 6.78% إلى 0.11 ريال. ثم جاء سهم ظفار للتأمين بعد تراجع بنسبة 4% إلى 0.24 ريال، وسهم الباطنة للتنمية والاستثمار بانخفاض 3.85% إلى 0.075 ريال، فيما تراجع سهم سندات متحدة تمويل بنسبة 3.75% مسجلا 0.077 ريال. وعلى الجانب الآخر، قاد سهم ريسوت للأسمنت قائمة الرابحين بصعود 10.26% ليصل إلى 0.129 ريال، تبعه سهم

وحدّ أوكيو للصناعات الأساسية رابعا بقيمة 4.79 مليون ريال، فيما جاء أوكيو للاستكشاف والإنتاج خامسا بقيمة 3.98 مليون ريال. وعلى صعيد الأحجام، تقدّم بنك صحار الدولي قائمة الأنشطة بحجم تداول بلغ 25.60 مليون سهم، وتبعه أوكيو للصناعات الأساسية بحجم 21.69 مليون سهم، ثم بنك مسقط بحجم 16.34 مليون سهم. وجاء أوكيو لشبكات الغاز رابعا بحجم 9.17 مليون سهم، فيما حلّ أوكيو للاستكشاف والإنتاج خامسا بحجم 8.52 مليون سهم.

الوطنية العمانية للهندسة بارتفاع 7.69% إلى 0.168 ريال. ثم سهم جلفار للهندسة والمقاولات بنسبة 6.12% إلى 0.104 ريال، وارتفع سهم صناعة الكابلات العمانية بنسبة 4.64% ليغلق عند 2.93 ريال، فيما صعد سهم المركز المالي بنسبة 4.44% إلى 0.047 ريال. بنك مسقط يقود الأسهم الأنشط قيمة تصدر بنك مسقط قائمة الأنشطة قيمة بعد أن سجّل تداولات بلغت 6.82 مليون ريال، وجاء بنك صحار الدولي ثانيا بقيمة 5.69 مليون ريال. ثم العُمانية للاتصالات «عُمانتل» بقيمة 4.97 مليون ريال،

مؤشر بورصة قطر يفقد 67.64 نقطة عقب إعلان مراجعة «فوتسي راسل»

23 مارس 2026. أثر على الجلسة تراجع 5 قطاعات، على رأسها قطاع النقل بـ 1.66%، بينما ارتفع قطاعا التأمين والاتصالات بـ 0.77% و 0.30% على التوالي. تراجعت السيولة إلى 236.63 مليون ريال، مقابل 474.93 مليون ريال في جلسة الخميس الماضي، وانخفضت أحجام التداول عند 89.98 مليون سهم، مقارنة بـ 150.13 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 14.01 ألف صفقة، مقابل 26.76 ألف صفقة الخميس الماضي. ومن بين 52 سهما نشطا، تقدم سهم «قطر وعمان» تراجعات الأسهم البالغ عددها 31 سهما بـ 6.06%، بينما ارتفع سعر 21 سهما على رأسها «كيو إل إم» بـ 3.09% واستقر سعر 3 أسهم. وجاء سهم «بلدنا» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 10.31 مليون سهم، فيما تصدر السيولة سهم «استثمار القابضة» بقيمة 22.15 مليون ريال.

أغلقت بورصة قطر تعاملات الأحد، على انخفاض؛ تزامنا مع تراجع 5 قطاعات، وعقب صدور المراجعة النصف سنوية لمؤشرات فوتسي راسل. انخفض المؤشر العام للبورصة 0.60% فاقدا 67.64 نقطة، عند مستوى 11161.42 نقطة، عن مستوى الخميس الماضي. وتضمنت المراجعة إدخال شركة زاد القابضة في مؤشر الشركات ذات رأس المال الأصغر، وخروج شركة الملاحة القطرية من مؤشر الشركات ذات رأس المال المتوسط، وشركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة من مؤشر الشركات ذات رأس المال الأصغر إلى جانب خروج إنماء القابضة من مؤشر الشركات ذات رأس المال الأصغر، وشركة قطر وعمان للاستثمار من مؤشر الشركات ذات رأس المال الأصغر، علما بأن المراجعة ستدخل حيز التنفيذ بافتتاح السوق يوم الاثنين

577.32 مليون ريال أرباح البنوك العمانية عن 2025... بنمو 10.1%

ارتفعت أرباح القطاع المصرفي العماني المدرج في بورصة مسقط خلال عام 2025 بنسبة 10.12%، بعد أن سجلت البنوك السبعة أرباحا مجمعة بقيمة 577.32 مليون ريال (نحو 1.5 مليار دولار)، مقارنة بنحو 522.01 مليون ريال (نحو 1.36 مليار دولار) في عام 2024. وجاء الارتفاع بدعم من نمو أرباح معظم البنوك، بينما بقي أداء بنك صحار شبه مستقر مقارنة بالعام الماضي، فيما واصل بنك مسقط الصدارة من حيث حجم الأرباح. بنك مسقط تصدر القطاع بأرباح بلغت 255.54 مليون ريال (نحو 664.47 مليون دولار) مقابل 225.58 مليون ريال، مسجلا نمواً بنسبة 13.28%. وحقق البنك الوطني العماني أرباحا بقيمة 70.2 مليون ريال (نحو 182.07 مليون دولار) مقارنة بنحو 63.1 مليون ريال، بنمو 11.27%. وسجل بنك ظفار نمواً سنوياً بنسبة 17.05% بعد ارتفاع أرباحه إلى 51.05 مليون ريال (نحو 132.78 مليون دولار) مقابل 43.61 مليون ريال في 2024. وارتفعت أرباح البنك الأهلي بنسبة 11.18% لتبلغ 46.32 مليون ريال (نحو 120.39 مليون دولار) مقارنة بنحو 41.66 مليون ريال. كما حقق بنك عُمان العربي أرباحاً بلغت 34.66 مليون ريال (نحو 90.1 مليون دولار) مقابل 30.75 مليون ريال، بنمو 12.71%. وسجل بنك نزوى أعلى نسبة نمو بين البنوك، حيث ارتفعت أرباحه بنسبة 10.7% لتصل إلى 20.05 مليون ريال (نحو 52.19 مليون دولار) مقارنة بنحو 18.11 مليون ريال. أما بنك صحار فحقق أرباحاً شبه مستقرة عند 100.5 مليون ريال (نحو 261.39 مليون دولار) مقابل 100.2 مليون ريال، بنمو 0.3%.

بين الابتكار والحماية... كيف تبحر الشركات الكويتية في بحر التحول الرقمي بأمان

بقلم المحامي - هشام الفهد



حكاية من قلب المستقبل: عندما يسبق الطموح الرقمي اليقظة القانونية.

في زمن تتسارع فيه نبضات التكنولوجيا، وتتراقص فيه البيانات على إيقاع خوارزميات معقدة، يجد السوق الكويتي نفسه أمام مفترق طرق تاريخي. فبينما تتسابق الشركات، مدفوعة بطموح جامح نحو التحول الرقمي، لتبني أحدث الابتكارات وتُعزز من كفاءتها التشغيلية، يكمن تحدٍ خفي قد يُهدد هذه المسيرة الواعدة: الفجوة بين الطموح الرقمي والامتثال القانوني السيبراني. فكم من شركة كويتية، استثمرت بسخاء في البنية التحتية الرقمية، وفتحت أبوابها لعالم من الفرص اللامحدودة، وجدت نفسها فجأة أسيرة لهجوم سيبراني مدمر، أو متورطة في نزاعات قانونية معقدة بسبب ضعف التوثيق الإلكتروني، أو غياب الوعي الكافي بمتطلبات الأمن السيبراني؟

في تفعيل هذه التشريعات وتعميق الوعي بها. فكثير من الشركات لا تزال تُعاني من:

- ضعف الوعي القانوني: حول حجية التوقيع الإلكتروني، ومتطلبات حفظ البيانات، ومسؤوليات الأمن السيبراني.
- صعوبات الإثبات: في بعض النزاعات القضائية المتعلقة بالمستندات الإلكترونية، مما يُبرز الحاجة إلى توحيد المفاهيم القضائية.
- الحاجة إلى تعزيز الأمن السيبراني: كضرورة وطنية ومهنية، وليس مجرد خيار تقني.

دعوة إلى «الامتثال الرقمي الاستباقي»: استثمار في الحصانة

يا رجال الأعمال، ويا قادة البنوك، إن التحول الرقمي ليس وجهة نصل إليها، بل هو رحلة مستمرة تتطلب يقظة دائمة وتكيفاً مستمراً. إن «الامتثال الرقمي الاستباقي» هو مفتاحكم للنجاح في هذه الرحلة. ويعني ذلك:

- 1 - بناء ثقافة قانونية سيبرانية: داخل شركاتكم، تُدرك أهمية حماية البيانات، وتُفهم مخاطر الهجمات السيبرانية، وتُطبق أفضل الممارسات في التعامل مع المعلومات الرقمية.
 - 2 - تفعيل أدوات القانون الكويتي: استغلوا الإمكانيات التي يُوفرها قانون المعاملات الإلكترونية، واعتمدوا التوقيعات والعقود الإلكترونية بثقة، مع التأكد من استيفائها للمتطلبات القانونية.
 - 3 - الاستثمار في الأمن السيبراني: ليس كبنء في الميزانية، بل كاستثمار استراتيجي يُحمي أصولكم الرقمية ويُعزز من ثقة عملائكم وشركائكم.
 - 4 - التعاون مع الخبراء: استشيروا المستشارين القانونيين والمتخصصين في الأمن السيبراني لضمان امتثالكم لأحدث المعايير والتشريعات.
- إن المستقبل الرقمي يحمل في طياته فرصاً هائلة، ولكنه يتطلب منا أن نكون على قدر المسؤولية في حماية هذه الفرص. فباليقظة القانونية، والامتثال الاستباقي، والتعلم من تجارب الدول الرائدة، يمكن للشركات الكويتية أن تبحر في بحر التحول الرقمي بأمان وثقة، وتُحقق الازدهار المستدام في عصر لا يعترف إلا بالابتكار المحمي.

بل هي إطار عمل قانوني وتنظيمي متكامل يُعزز الثقة ويُقلل المخاطر.

إستونيا: الهوية الرقمية والشفافية اللامحدودة
أما إستونيا، فقد أذهلت العالم بمفهوم الإقامة الإلكترونية، الذي يُتيح لأي شخص في العالم تأسيس وإدارة شركة في إستونيا إلكترونياً بالكامل. هذا الابتكار لم يُعزز فقط من سهولة ممارسة الأعمال، بل بنى بيئة أعمال رقمية تتسم بالشفافية والموثوقية العالية. فمن خلال الهوية الرقمية الفريدة، والمسؤوليات الواضحة للمقيمين الرقميين، والتركيز على الشفافية الضريبية والمالية، أصبحت إستونيا منارة للتحول الرقمي الأمن والفعال.

الكويت: بين التشريع الطموح وضرورة تفعيل اليقظة
لم يغفل المشرع الكويتي عن أهمية مواكبة هذا التحول العالمي. فقد أصدر قانون المعاملات الإلكترونية رقم 20 لسنة 2014، الذي يُعد خطوة رائدة في الاعتراف بحجية المعاملات والتوقيعات الإلكترونية ومسواتها بالتقليدية، مما يُمهّد الطريق أمام الشركات لتبني الحلول الرقمية بثقة أكبر. كما جاء قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم 63 لسنة 2015 ليُشكل درعاً قانونياً ضد التهديدات السيبرانية، ويُحدد العقوبات الرادعة للمخترقين والمحتالين. ولكن، يظل التحدي الأكبر في السوق الكويتي يكمن

إنها ليست مجرد سيناريوهات افتراضية، بل هي حقائق مؤلمة تُشير إلى أن الابتكار، وإن كان محركاً للنمو، إلا أنه قد يُصبح سيقاً ذا حدين إذا لم يُصاحبه درعٌ قانوني متين. ففي عالم تتزايد فيه التهديدات السيبرانية وتتنوّر فيه أساليب الاحتيال الرقمي، تُصبح الثقافة القانونية السيبرانية ليست ترفاً، بل ضرورة قصوى لضمان استمرارية الأعمال وحماية الأصول الرقمية.

من سنغافورة إلى إستونيا: دروسٌ في بناء الحصون الرقمية

لنتأمل تجارب دولٍ سبقتنا في هذا المضمار، وكيف استطاعت أن تُحول التحديات الرقمية إلى فرص للنمو والازدهار، من خلال بناء أطر قانونية وتنظيمية قوية: سنغافورة: الاقتصاد الرقمي الرائد والحكومة الشاملة تُعد سنغافورة نموذجاً يُحتذى به في بناء اقتصاد رقمي رائد. فمن خلال إطار عمل الاقتصاد الرقمي، لم تكتفِ سنغافورة بتشجيع الشركات على تبني التقنيات الحديثة، بل وضعت استراتيجية شاملة لرقمنة الصناعات، وتعزيز التنافسية، وتحويل قطاع الإعلام والاتصالات. ولم يكن هذا ليتحقق لولا وجود حوكمة قوية، وسياساتٍ ومعايير واضحة، وقوانين صارمة لخصوصية البيانات، ونظام متطور للأمن السيبراني. لقد أدركت سنغافورة أن الرقمنة ليست مجرد تقنية،



القانونون في زمن التحول الرقمي نحو لغة قانونية رقمية لاقتصادات الغد

بقلم: الدكتور المستشار - وسيم العبد الله

باحث قانوني استراتيجي وأكاديمي



في خضم التحولات المتسارعة التي يعيشها العالم، حيث تندمج التكنولوجيا في صميم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، يبرز سؤال جوهري: هل يستطيع القانون، بهيكله التقليدي ولغته الكلاسيكية، مواكبة هذا المد الرقمي الهائل؟ أم أننا أمام ضرورة حتمية لإعادة صياغة المفاهيم القانونية ذاتها، بل ولغة القانون التي تُصاغ بها هذه المفاهيم؟

المعايير الدولية، ليس فقط لتجنب النزاعات، بل ولجذب الاستثمارات التي تبحث عن بيئة قانونية واضحة ومستقرة ومتصلة بالعالم.

ضرورة التأهيل وإشكالية الهوية الرقمية

هنا يبرز التحدي الأكبر: التأهيل. إن المستشار القانوني الذي لا يتقن أدوات التكنولوجيا القانونية، ولا يفهم لغة الاقتصاد الرقمي، سيصبح خلال سنوات قليلة خارج سوق القانون والاستشارات. لم يعد مقبولاً أن نرى فجوة واسعة بين خريجي كليات القانون ومتطلبات سوق العمل الذي يبحث عن محام يجمع بين «الفقه القانوني» و«البراعة التقنية».

كليات القانون في الدول الحديثة لم تعد تكتفي بتدريس المواد التقليدية، بل أدخلت مساقات في الذكاء الاصطناعي والقانون، وحوكمة البيانات، والأمن السيبراني، والعقود الذكية. وهذا هو الطريق الصحيح نحو إعداد جيل من القانونيين القادرين على قيادة التحول، لا مجرد التكيف معه.

نحو عقد اجتماعي جديد

في المحصلة، نحن أمام مسؤولية تاريخية. التكنولوجيا القانونية واللغة القانونية الرقمية ليستا مجرد أدوات لتحديث الإجراءات، بل هما ركيزتان أساسيتان لبناء «عقد اجتماعي جديد» يقوم على أسس رقمية تحفظ الحقوق، وتضمن الكرامة، وتواكب تطورات العصر. إن تطوير المنظومة القانونية ليس ترفاً، ولا تزييناً للواجهات، بل هو شرط أساسي للتنمية المستدامة وجذب الاستثمارات وضمان مكانة متقدمة في خريطة الاقتصاد العالمي الجديد.

إن التحدي الذي يواجهنا اليوم ليس في قدرة القانون على تنظيم التكنولوجيا فحسب، بل في قدرة القانون على التحول ليصبح جزءاً من الحل، في عالم لم يعد فيه مكان للمتريدين أو المتخلفين عن ركب التحول الرقمي.

ختاماً: القلم القانوني الذي لا يعرف كيف يكتب بلغة العصر، سيظل صوته صدى في غرفة فارغة. وأمتنا العربية التي تمتلك تراثاً قانونياً عريقاً، قادرة اليوم، إذا ما أحسنت استثمار عقول أبنائها، على أن تقدم نموذجاً قانونياً رقمياً يجمع بين أصالة الماضي وحدثة المستقبل.

في قضية ما. هذا لا يعني استغناءً عن القاضي، بل يعني تمكيناً للمحامي والمستشار بأدوات تحليلية كانت يوماً ضرباً من الخيال العلمي.

اللغة القانونية الرقمية: ضرورة اقتصادية وتكاملية لكن جوهر التحول لا يكمن في الأدوات وحدها، بل في اللغة. إن «اللغة القانونية الرقمية» التي أَدْعُو إليها ليست مجرد ترجمة للنصوص القانونية إلى صيغ إلكترونية. إنها بناء لغوي وقانوني جديد، يقوم على أسس:

أولاً: التكامل مع الاقتصاد الرقمي. الاقتصاد الجديد اقتصاد منصات وبيانات وخوارزميات. أي نص قانوني لا يستوعب طبيعة عمل المنصات الرقمية، أو لا يحدد بدقة مفهوم «حق الملكية في البيانات» أو «الذكاء الاصطناعي ككيان افتراضي»، هو نص سيظل حبيس الرفوف، عاجزاً عن تنظيم واقع متحرك.

ثانياً: الموازنة بين الدقة والمرونة. اللغة القانونية الرقمية يجب أن تحافظ على دقة الصياغة ووضوحها، ولكن في الوقت ذاته، يجب أن تكون قادرة على استيعاب تقنيات تتطور بشكل شبه يومي. إنها لغة تُعنى بالمبادئ والغايات بقدر ما تُعنى بالنصوص الجامدة.

ثالثاً: العولمة والتوحيد. الاقتصاد الرقمي لا يعترف بالحدود. لذلك، فإن أي تطور في اللغة القانونية الرقمية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار التوافق مع

لطلما اتسم القانون بالثبات والحفظ، فهو ابن التقاليد الراسخة والمبادئ المستقرة. لكن هذا الثبات، الذي كان يشكل ضماناً للأمن القانوني، يتحول اليوم إلى عائق أمام التفاعل مع اقتصاد رقمي يقوم على السرعة والمرونة واللامركزية. هنا يبرز مفهوم جديد، لم يعد ترفاً فكرياً، بل ضرورة وجودية: «التكنولوجيا القانونية» أو ما بات يعرف بـ «Legal Tech» والتي لا تعني فقط رقمنة الإجراءات، بل إعادة هندسة الفكر القانوني ذاته.

الثورة الصامتة في الممارسة القانونية

ما نشهده اليوم ليس مجرد تطويع تدريجي، بل ثورة صامتة تعيد تشكيل المشهد القانوني. فلم يعد دور المستشار القانوني مقتصرًا على صياغة العقود بالطريقة التقليدية، بل أصبح مطلوباً منه فهم خوارزميات «العقود الذكية» التي تنفذ نفسها بنفسها على منصات البلوكشين. هذه العقود، التي تُترجم فيها الشروط إلى أكواد برمجية، تطرح إشكاليات قانونية دقيقة: هل الصياغة البرمجية تغني عن الصياغة اللغوية؟ من المسؤول عن الخطأ في «الكود»؟ وكيف تُفسر المحكمة نزاعاً نشأ عن تنفيذ عقد كتبه آلة؟

وفي مجال التقاضي، بدأت أنظمة «التحليل التنبؤي» بتحليل مئات الآلاف من الأحكام السابقة لتقدير احتمالات نجاح دعوى معينة، أو توقع اتجاه المحكمة



الذكاء الاصطناعي: وعد الصحراء الخضراء وميلاد اقتصاد ما بعد النفط

بقلم المهندس د. - محمد العبد الله

باحث استراتيجي أكاديمي في مجال الزراعة الذكية



في قلب الجزيرة العربية، حيث ترسم الشمس على الرمال قصص العطش والتحدي، بدأت تتشكل رؤية استراتيجية تتجاوز حدود الثروة النفطية، لتلامس حلمًا قديماً بعودة الصحراء مروجاً خضراء وجناتٍ غناء. هذه الرؤية لم تعد قصيدة شاعر أو أمنية حالم، بل أصبحت مشروعاً وطنياً عماده البحث عن مصدر دخل نظيف، متجدد، ودائم لا ينضب. وفي صميم هذا التحول التاريخي، يقف الذكاء الاصطناعي كالعقل المدبر والثورة الهادئة التي تعد بإعادة هندسة علاقة الإنسان بالأرض.

إن الزراعة التقليدية، بكل إرثها وخبراتها، تقف عاجزة أمام قسوة المناخ الصحراوي وشح الموارد المائية. أما اليوم، فإن الذكاء الاصطناعي يقدم لغة جديدة للحوار مع الطبيعة، لغة الأرقام والبيانات والخوارزميات الدقيقة. إنه العقل الرقمي الذي يرى ما لا تراه العين، ويسمع ما لا تسمعه الأذن، ويتنبأ بما قد يغفل عنه العقل البشري.

تطبيقات الذكاء الاصطناعي: كيف يفكر الحقل ويتكلم؟

تتجلى عبقرية الذكاء الاصطناعي في قدرته على تحويل الحقل من مجرد مساحة صماء إلى كائن حي، يفكر ويتفاعل ويعبر عن احتياجاته بدقة متناهية. وتتعدد تطبيقاته الحديثة لتشكيل منظومة متكاملة من الحلول: • عيون في السماء وأعصاب في الأرض: تقوم الطائرات بدون طيار (الدرونز) والأقمار الصناعية بمسح الحقول، ورسم خرائط حرارية وصحية للمحاصيل، وكشف أي إجهاد مائي أو نقص في العناصر الغذائية قبل أن يصبح مرئياً للعين المجردة. في الوقت نفسه، تغوص المستشعرات الذكية في التربة لتقيس

الرطوبة والملوحة ودرجة الحرارة، وترسل بياناتها لحظة بلحظة إلى النظام المركزي. • الري الجراحي: بناءً على هذه البيانات، تتخذ أنظمة الري الذكية قراراتها بدقة جراحية. فهي لا تروي الحقل بكميات مقدره جزافاً، بل تعطي كل نبتة حاجتها من الماء، لا تزيد قطرة ولا تنقص. هذا الأسلوب لا يوفر ما يصل إلى 70% من المياه فحسب، بل يمنع الإفراط في الري الذي يضر بالجذور ويغسل العناصر الغذائية من التربة.

• التشخيص والعلاج المبكر: تستطيع خوارزميات التعلم الآلي تحليل صور النباتات وأوراقها، وتشخيص الأمراض والآفات في مراحلها الأولى، وتحديد نوع العلاج المطلوب بدقة، مما يقلل من استخدام المبيدات الكيماوية ويحافظ على سلامة المنتج النهائي والنظام البيئي.

• الروبوتات الزراعية: بدأت الروبوتات الذكية تجوب الحقول، لتقوم بمهام دقيقة مثل إزالة الأعشاب الضارة، أو رش المبيدات الحيوية على النباتات المصابة فقط، أو حتى حصاد الثمار الناضجة بلطف وعناية تفوق أحياناً اليد



البشرية.

الضرورة الاستراتيجية لدول الخليج:

إن تبني هذه التقنيات في دول الخليج ليس خياراً، بل هو ضرورة استراتيجية تملئها ثلاثة أبعاد رئيسية:

1 - اقتصاد ما بعد النفط: يمثل قطاع الزراعة الذكية أحد أهم ركائز التنوع الاقتصادي. إنه قطاع منتج، عالي التقنية، يخلق وظائف معرفية، ويؤسس لصناعات جديدة في مجالات تصنيع المستشعرات، والبرمجيات، والروبوتات، مما يولد مصدراً للدخل نظيفاً ومستداماً.

2 - الأمن المائي والغذائي: في منطقة هي الأكثر ندرة في المياه على مستوى العالم، يصبح كل توفير في استهلاك المياه إنجازاً وطنياً. الذكاء الاصطناعي هو السلاح الأكثر فعالية في معركة الحفاظ على المياه، وتحقيق أعلى إنتاجية ممكنة من كل قطرة، مما يضمن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتحسين الأمة ضد تقلبات سلاسل الإمداد العالمية.

3 - إعادة إحياء الأرض: إن الحلم بعودة الصحراء «جنة عدن» ومروجاً خضراء لم يعد بعيد المنال. فالزراعة الذكية، بقدرتها على تحسين خصائص التربة، وزيادة الغطاء النباتي، وتلطيف المناخ المحلي، هي الأداة التي ستحقق هذا الوعد. إنها الخطوة الأولى نحو استعادة التوازن البيئي وتحويل المساحات القاحلة إلى واحات منتجة ومستدامة.

إن النظرة الاستراتيجية لدول الخليج اليوم تتجه نحو المستقبل، نحو بناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار والاستدامة. والذكاء الاصطناعي في الزراعة هو حجر الزاوية في هذا البناء، إنه الجسر الذي سيعبر بنا من اقتصاد يعتمد على ثروات الماضي، إلى اقتصاد يصنع ثروته بيديه وعقله، محولاً رمال الصحراء إلى تربة خصبة، وواعداً بمستقبل أخضر ومزدهر.

التقرير الاسبوعي بورصة الكويت

19-15 فبراير 2026

(965) 22675140

research@alsafatinvest.com

Al-Safat Tower, Hawalli, Beirut St.

alsafatinvestment

alsafatinvest.com

al-safat-investment-company

الصفحة
AL SAFAT

شركة الصفحة للاستثمار
AL SAFAT INVESTMENT COMPANY

الأكثر ارتفاعاً

الصفقات	القيمة	الكمية	نسبة التغيير	آخر اقبال	السهم
جي تس سي	1,414,269	2,885,528	19.91	512	581
اسيكو	13,037,545	26,180,140	6.99	490	3,553
اهليه ت	371,718	512,896	6.44	760	119
زين	19,781,246	37,099,212	4.42	543	3,720
البورصة	4,432,674	1,405,159	4.05	3,266	863

الأكثر انخفاضاً

الصفقات	القيمة	الكمية	نسبة التغيير	آخر اقبال	السهم
مراكز	5,114,332	26,331,487	-35.39	157	5,233
الكويت	16,516	17,795	-18.66	850	54
الإماراتية	27,858	262,678	-9.82	101	73
المعدات	2,068,294	9,672,101	-9.72	195	1,311
اكتتاب	587,347	16,834,258	-8.79	33.2	648

الأكثر تداولاً من حيث الكمية

الصفقات	القيمة	الكمية	نسبة التغيير	آخر اقبال	السهم
الدولي	18,960,379	66,897,464	1.43	284	1,224
الأولى	7,276,387	59,561,630	-4.10	117	1,255
جي اف اتش	9,521,904	53,161,261	-1.10	179	1,618
بينك	38,234,915	46,937,426	-0.85	812.0	4,535
صناعات	10,363,766	39,811,003	-3.38	257.0	1,329

الأكثر تداولاً من حيث القيمة

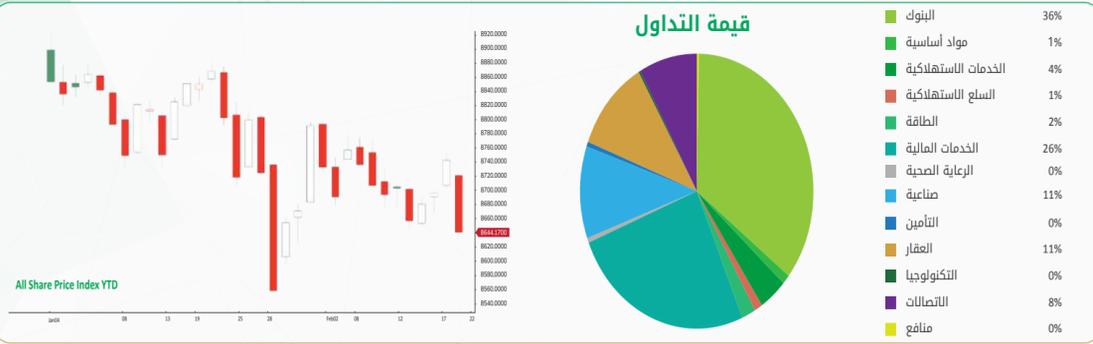
الصفقات	القيمة	الكمية	نسبة التغيير	آخر اقبال	السهم
بينك	38,234,915	46,937,426	-0.85	812	4,535
وطني	25,518,013	26,578,891	-0.52	955	3,267
زين	19,781,246	37,099,212	4.42	543	3,720
الدولي	18,960,379	66,897,464	1.43	284	1,224
أسيكو	13,037,545	26,180,140	6.99	490	3,553

السوق	القيمة السوقية	آخر اقبال	العائد الاسبوعي	العائد الشهري	العائد السنوي	كمية التداول	قيمة التداول	عدد الصفقات	مكرر الربحية	مكرر القيمة الدفترية	النسبة لإجمالي القيمة السوقية
السوق الأول	44,222	9,245.67	-0.4	1.3	-2.7	551,196,824	239,802,175	39,973	16.3	1.7	83.9
السوق الرئيسي	8,475	7,925.06	-2.0	-1.2	-4.5	337,538,286	63,681,549	29,864	12.7	1.1	16.1
السوق العام	52,697	8,644.17	-0.7	0.9	-3.0	888,735,110	303,483,724	69,837	15.0	1.3	100

القطاع	القيمة السوقية	آخر اقبال	العائد الاسبوعي	العائد الشهري	العائد السنوي	كمية التداول	قيمة التداول	عدد الصفقات	مكرر الربحية	مكرر القيمة الدفترية	النسبة لإجمالي القيمة السوقية
البنوك	32,247	2,119.75	-0.6	0.7	-2.3	215,639,028	109,508,717	14,190	22.0	1.3	61.19
مواد أساسية	428	757.36	-3.6	-6.7	-9.2	4,305,753	2,438,767	542	14.7	2.3	0.81
الخدمات الاستهلاكية	1,496	2,323.88	1.1	4.6	-2.5	14,227,597	12,112,741	3,487	17.4	1.5	2.84
السلع الاستهلاكية	391	1,285.29	-0.2	15.6	-5.5	7,705,095	2,974,217	845	21.9	2.0	0.74
الطاقة	518	1,843.79	-2.9	2.0	6.3	23,677,400	6,584,890	2,617	12.5	2.2	0.98
الخدمات المالية	5,868	1,755.33	-1.4	1.1	-8.6	367,360,529	79,291,350	18,264	14.5	1.1	11.14
الرعاية الصحية	274	571.20	0.0	-3.2	-3.3	160,840	102,980,840	39	25.0	1.8	0.52
صناعية	2,478	732.16	-0.1	0.2	-3.4	80,551,423	33,563,464	9,367	15.4	1.3	4.70
التأمين	765	1,815.70	-1.3	-1.4	-6.8	2,563,528	724,362	823	9.9	1.1	1.45
العقار	4,080	1,891.04	-3.3	-1.5	-6.8	127,652,942	32,439,169	14,117	17.2	1.1	7.74
التكنولوجيا	11	807.52	-6.7	-0.9	-15.3	622,049	69,946.82	150	NM	1.0	0.02
الاتصالات	3,981	1,298.64	2.1	4.2	6.0	41,136,400	23,218,521	4,929	10.6	2.4	7.55
متنوع	160	381.58	0.0	0.7	-2.7	3,132,526	454,599	467	11.6	1.2	0.30

ملخص السوق:

- انخفضت كمية تداول السوق الأول 5.5% بينما ارتفعت القيمة 17%. انخفضت كمية وقيمة تداول الرئيسي 35% و 17%.
- انخفض كلا المؤشرين بسبب تصاعد التوترات الإقليمية.
- التحليل الفني، أغلق مؤشر السوق العام عند 8644، ومستوى الدعم عند 8617 و8546 و8516، والمقاومة عند 8677. أغلق مؤشر السوق الأول عند 9245، ومستويات الدعم عند 9216 و 9172 و9132، والمقاومة عند 9258. أغلق مؤشر السوق الرئيسي عند 7925، ومستويات الدعم عند 7910 و7894 و7868، والمقاومة عند 7933



عطورات مقاميس

maqames -perfume

55205700



بنك الكويت المركزي يطلق الدورة السابعة من برنامج «شهادة المدقق الشرعي المعتمد»

الهارون : يساهم في تعزيز حوكمة أعمال الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية



المحافظ باسل الهارون

مبادرة ترسخ أسس التدقيق الشرعي على أعمال المصارف وتؤهل الكوادر الوطنية

أعلن محافظ بنك الكويت المركزي، رئيس مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية باسل أحمد الهارون عن إطلاق الدورة السابعة من برنامج شهادة المدقق الشرعي المعتمد، الذي يساهم في تعزيز حوكمة أعمال الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية في الكويت، وترسيخ أسس التدقيق الشرعي على أعمال تلك البنوك، وهو أحد برامج مبادرة كفاءة التي أطلقها البنك المركزي بالتعاون مع البنوك الكويتية ويتولى إدارتها وتنفيذها معهد الدراسات المصرفية. ونوّه المحافظ بأهمية البرنامج الموجه لرفع كفاءة التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث يعد التدقيق من أساسيات حوكمة الرقابة الشرعية، خاصة في ظل التغيرات التي يشهدها القطاع المصرفي الإسلامي والصناعة المصرفية عامة، مشيراً إلى أن حاجة القطاع المصرفي والمالي إلى مزيد من الكوادر الجديدة في مجال التدقيق الشرعي، وإلى تطوير مستوى تأهيل الكوادر الحالية، كانا الدافع وراء إطلاق هذا البرنامج ونجاحه، كما نوّه بالإقبال

الكبير الذي شهدته الدورات الماضية من البرنامج، حيث قدمت تلك الدورات للمؤسسات المصرفية الإسلامية كفاءات وطنية مميزة اجتازوا جميع متطلبات الحصول على هذه الشهادة التي باتت إلزامية لممارسة أعمال التدقيق الشرعي على الجهات المصرفية والمالية الإسلامية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال. وأضاف المحافظ أن تطوير الكوادر البشرية المؤهلة فنياً ومهنيًا في جميع جوانب العمل المالي والاقتصادي والمصرفي في الكويت، ومن ضمنها الخدمات المالية والمصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، هو توجه استراتيجي لدى بنك الكويت المركزي، ومن هنا يأتي الحرص على رفد القطاع المصرفي والمالي في دولة الكويت بالكفاءات المدربة والمؤهلة على أعلى المستويات في المجالات الضرورية لعمل الجهاز المصرفي، وتنمية رأس المال البشري القادر على دفع الصناعة المصرفية في الكويت إلى مزيد من التطور والريادة. وكان بنك الكويت المركزي قد أصدر بتاريخ 20-

12-2016 تعليماته بشأن «حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية»، متضمنة مجموعة العناصر المنظمة لحوكمة الرقابة الشرعية، وشمل ذلك المتطلبات العامة لإطار حوكمة الرقابة الشرعية ومبادئها وأدوار كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وهيئة الرقابة الشرعية، فضلاً عن التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي ونطاق التدقيق الشرعي وأهدافه، بالإضافة إلى الشروط والمؤهلات اللازمة للقيام بأعمال التدقيق الشرعي، ويعتبر اجتياز شهادة المدقق الشرعي المعتمد أحد المتطلبات الإلزامية للجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال، المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. واختتم المحافظ بالإشارة إلى أبرز مميزات هذه الشهادة التي تركز على النواحي المعرفية الخاصة بالصناعة المالية الإسلامية، وكذلك على الجوانب العملية التطبيقية في مجال التدقيق الشرعي، وفق أفضل الممارسات وأحدث المواد العلمية في هذا الخصوص.

الاقتصاد الأميركي يشهد تباطؤًا بالتزامن مع نهجاً حذراً للسياسة النقدية

تسارع وتيرة تضخم نفقات الاستهلاك الشخصي في الولايات المتحدة في ديسمبر



معدل الفائدة على الأموال الفيدرالية ضمن نطاق -3.5% إلى 3.75%، فيما أبدى عضوان معارضتهما مفضلين خفض سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس. ورأى صناعات السياسة أن المخاطر الهبوطية في سوق العمل قد تراجعت، في حين ظلت مخاطر التضخم مائلة إلى الاتجاه السعودي، مع تأكيد الالتزام بتحقيق المستوى المستهدف للتضخم البالغ 2%. وأظهرت البيانات اللاحقة إضافة 130 ألف وظيفة خلال شهر يناير، مع تراجع معدل البطالة إلى 4.3%، إلى جانب تسجيل مؤشر أسعار المستهلكين لارتفاع محدود. وما يزال تسعير الأسواق يعكس احتمال خفض سعر الفائدة بحلول شهر يونيو، على الرغم من مراجعة الأسواق لبعض توقعاتها في ضوء المستجدات الاقتصادية.

الاستهلاك الشخصي في الولايات المتحدة ارتفع مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي في الولايات المتحدة بنسبة 0.4% على أساس شهري في ديسمبر 2025، مسجلاً أسرع وتيرة نمو منذ فبراير ومتجاوزاً التوقعات، مدفوعاً بارتفاع أسعار السلع والخدمات. كما صعد المؤشر الأساسي لنفقات الاستهلاك الشخصي بنسبة 0.4%، متخطياً التقديرات، في حين ارتفعت أسعار الغذاء وسجلت تكاليف الطاقة زيادة بوتيرة أبطأ. وعلى أساس سنوي، تسارع معدل التضخم العام لنفقات الاستهلاك الشخصي إلى 2.9%، فيما ارتفع المؤشر الأساسي إلى 3%، وكلاهما جاء أعلى من المتوقع. وتعكس هذه البيانات تجدد زخم الضغوط

الربع الرابع من العام في ظل استمرار ضعف الاستهلاك، فيما أبقى بنك الاحتياطي النيوزيلندي على سياساته التيسيرية مع الإشارة إلى مسار تدريجي لعودة التضخم إلى مستوياته المستهدفة. وفي أستراليا، عززت متانة سوق العمل التوقعات باستمرار توجه بنك الاحتياطي الأسترالي نحو تطبيق المزيد من التشديد النقدي. من جهة أخرى، ساهم تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة وإيران في دفع أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها منذ عدة أشهر، ما دعم عملات السلع وأعاد تنشيط الطلب على الدولار كملأذ آمن. أما في أسواق العملات الأجنبية، فقد عكست التداولات هذه المؤثرات المتعارضة، مع استمرار النظرة الإيجابية تجاه تداولات اليورو أمام العملات الأخرى في ظل توقعات بارتفاع اليورو أمام الجنيه الإسترليني، بينما ينظر إلى تراجعات اليورو أمام الدولار كفرص للشراء، مع توقعات بتحريك تدريجي نحو مستويات أعلى خلال الأجل المتوسط.

الولايات المتحدة

محضر اجتماع الفيدرالي لشهر يناير

أظهرت محاضر اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي المنعقد يومي 27 و28 يناير تبني نهج أكثر حذراً حيال تطبيق المزيد من خطوات التيسير النقدي، حيث حذر عدد من المسؤولين من أن استمرار الضغوط التضخمية قد يستدعي العودة إلى التشديد. وصوتت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة بأغلبية 10 أصوات مقابل صوتين على الإبقاء على

التعليق على أداء الاسواق

تأثرت الأسواق العالمية بمزيج من الإشارات الحذرة الصادرة عن البنوك المركزية، وتباين مسارات النمو الاقتصادي، وتجدد التوترات الجيوسياسية. وفي الولايات المتحدة، عزز محضر اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة لشهر يناير تبني نهج للسياسة النقدية يتسم بالتريث، حيث أشار صناعات السياسة إلى تصاعد المخاطر التضخمية وعدم وجود حاجة ملحة إلى التيسير، على الرغم من استقرار أوضاع سوق العمل. وفي المقابل، جاءت بيانات مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي لشهر ديسمبر أعلى من التوقعات، فيما تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من العام بشكل ملحوظ إلى 1.4%، في إشارة إلى اعتدال زخم الاستهلاك وتراجع مساهمة الإنفاق الحكومي. أما في أوروبا، فقد أظهرت مؤشرات النشاط تحسناً نسبياً، مع ارتفاع مؤشر مديري المشتريات المركب في منطقة اليورو إلى أعلى مستوياته المسجلة خلال ثلاثة أشهر، وعودة القطاع الصناعي في ألمانيا إلى نطاق التوسع، على الرغم من استمرار ضعف الطلب وارتفاع تكاليف المدخلات. وفي بريطانيا، استمر تراجع التضخم مع انخفاض مؤشر أسعار المستهلكين إلى 3.0%، في أدنى مستوياته المسجلة منذ مارس 2025، بالتزامن مع تسجيل فائض مالي قياسي في يناير مدفوعاً بقوة الإيرادات الضريبية. أما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، سجل الاقتصاد الياباني تعافياً محدوداً في

استمرار تصاعد المخاطر التضخمية رغم من استقرار سوق العمل

الأمريكي عند مستوى 1.3482.

آسيا والمحيط الهادئ

الاقتصاد الياباني يسجل تعافياً محدوداً في الربع الرابع من العام 2025 مع تحسن الاستثمار وضعف المستهلكين

سجل الاقتصاد الياباني نمواً هامشياً بنسبة 0.1% على أساس ربع سنوي في الربع الرابع من العام 2025، متعافياً من انكماش بنسبة 0.7% في الربع الثالث من العام، لكنه جاء دون التوقعات التي أشارت إلى نمو قدره 0.4%. وجاء النمو مدعوماً بانتعاش استثمارات الأعمال (التي ارتفعت بنسبة 0.2% مقارنة بانكماش سابق بلغت نسبته 0.3%)، في حين تباطأ الاستهلاك الخاص بشكل ملحوظ إلى 0.1%، مسجلاً أضعف وتيرة له خلال عام، متأثراً باستمرار الضغوط المعيشية ولا سيما ارتفاع أسعار الغذاء. وظل الإنفاق الحكومي محدوداً عند 0.1%، فيما لم تساهم التجارة الخارجية في النمو، مع تراجع كل من الصادرات والواردات. وتشير البيانات إلى أن أثر الرسوم الجمركية الأميركية بدأ يتلاشى تدريجياً، إلا أن التوترات مع الصين ما تزال قائمة، في وقت تستعد فيه السلطات لتعزيز الاستثمار العام الموجه عقب حصولها على تفويض انتخابي قوي وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الين الياباني عند مستوى 155.05.

الدخراطي النيوزيلندي يبقي على أسعار الفائدة عند 2.25% مع الإشارة إلى استمرار النهج الداعم في ظل عودة تدريجية للتضخم نحو المستوى المستهدف

أبقى بنك الاحتياطي النيوزيلندي سعر الفائدة الرسمي دون تغيير عند 2.25% في فبراير، بما يتسق مع توقعات الأسواق، ليستقر عند أدنى مستوياته المسجلة منذ منتصف العام 2022. وأشار صناع السياسات إلى أن السياسة النقدية ستظل داعمة خلال الفترة المقبلة، في ظل استمرار أثر التخفيضات السابقة في دعم التعافي الاقتصادي واستيعاب فائض الطاقة الإنتاجية. وعلى الرغم من بقاء التضخم عند مستويات تفوق النطاق المستهدف البالغ 1-3% هامشياً، إلا أن اعتدال وتيرة ضغوط الأجور والأسعار يشير إلى العودة التدريجية نحو المستوى المتوسط البالغ 2% خلال العام المقبل. وتعكس البيانات الأخيرة تحسن زخم النشاط الاقتصادي، بدعم من ارتفاع أسعار الصادرات، وزيادة الاستثمار، وتحسن ثقة الأعمال. إلا أن إنفاق الأسر وأوضاع سوق العمل ما تزال تتسم ببعض الضعف النسبي. وبصفة عامة، ترى اللجنة أن المخاطر المحيطة بالأفاق متوازنة، مؤكدة أن القرارات المستقبلية ستظل معتمدة على البيانات الاقتصادية. وأنهى الدولار النيوزيلندي تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.5974.

سوق العمل الأسترالي يحافظ على متانته في ظل النمو القوي للتوظيف بدوام كامل، ما يعزز توجه بنك الاحتياطي الأسترالي نحو التشديد

حافظ سوق العمل في أستراليا على متانته خلال شهر يناير، مع استقرار معدل البطالة عند 4.1% مقارنة بتوقعات بلغت 4.2%. ما عزز توجه بنك الاحتياطي الأسترالي نحو استمرار التشديد النقدي. وارتفع عدد الوظائف بمقدار 17.8 ألف وظيفة، مدفوعاً بالكامل بزيادة قدرها 50.5 ألف وظيفة بدوام كامل، في حين تراجعت الوظائف بدوام جزئي بمقدار 32.7 ألف وظيفة. واستقر معدل المشاركة عند 66.7%.، بينما ارتفع معدل العمالة الناقصة بشكل طفيف إلى 5.9%، وتراجع معدل التوظيف إلى عدد السكان إلى 63.9%. وعقب صدور البيانات، ارتفعت عائدات السندات الحكومية لأجل ثلاث سنوات بمقدار 7 نقاط أساس لتصل إلى 4.31%، كما وصل الدولار الأسترالي مكاسبه ليصل إجمالي ارتفاعه منذ بداية العام حتى تاريخه إلى 5.5%. ووصل سعر الفائدة الرسمي حالياً إلى 3.85%، فيما تعكس تسعيرات الأسواق احتمالات مرتفعة للمزيد من التحركات نحو رفع أسعار الفائدة، في ظل بقاء توقعات التضخم فوق النطاق المستهدف البالغ 2-3%، وتقدير معدل التضخم غير المتسارع للبطالة عند 4.6%.



بانخفاض وتيرة تضخم أسعار النقل والغذاء، إذ ارتفعت تكاليف النقل بنسبة 2.7% على أساس سنوي، فيما تراجع تضخم أسعار الغذاء إلى 3.6%. كما اعتدلت وتيرة الضغوط السعرية عبر قطاعات الإسكان والمرافق العامة والترفيه، بما يعكس اتساع نطاق انحسار التضخم. إلا أن تضخم قطاع المطاعم والفنادق ارتفع إلى 4.1%، ما يبرز استمرار صلابته تضخم الخدمات. من جهة أخرى، انخفض معدل التضخم الأساسي إلى 3.1%، ليصل بذلك إلى أدنى مستوياته منذ أغسطس 2021، في إشارة إلى التراجع التدريجي للضغوط السعرية الكامنة. وعلى أساس شهري، تراجعت أسعار المستهلكين بنسبة 0.5%، لتعكس بذلك الارتفاع المسجل الشهر السابق، ما يدعم مسار تراجع الضغوط التضخمية.

تسجيل المملكة المتحدة لفائض مالي قياسي في يناير بدعم من ارتفاع الإيرادات الضريبية وتراجع تكاليف خدمة الدين

سجل صافي اقتراض القطاع العام في المملكة المتحدة، باستثناء بنوك القطاع العام، فائضاً قدره 30.4 مليار جنيه إسترليني في يناير 2026، مقابل 14.5 مليار جنيه إسترليني في العام السابق، متجاوزاً التوقعات البالغة 23.8 مليار جنيه إسترليني، ليسجل أكبر فائض يتم تسجيله لشهر يناير منذ بدء تسجيل البيانات في العام 1993. وجاء هذا التحسن مدفوعاً بارتفاع الإيرادات بمقدار 16.8 مليار جنيه إسترليني على أساس سنوي، بدعم من المستويات القياسية للإقرارات الضريبية وضريبة أرباح رأس المال، مع تسريع دافعي الضرائب لعمليات بيع الأصول قبيل الزيادات الضريبية المرتقبة. في المقابل، ارتفع الإنفاق العام بصورة محدودة بنحو 0.9 مليار جنيه إسترليني، حيث عوضت زيادة الإنفاق على الخدمات العامة والرعاية الاجتماعية انخفاض تكاليف فوائد الدين الحكومي. وعلى الرغم من الأداء الشهري القوي، بلغ إجمالي الاقتراض التراكمي منذ بداية السنة المالية وحتى يناير 112.1 مليار جنيه إسترليني، وهو أقل من التوقعات الصادرة عن مكتب مسؤولية الموازنة البالغة 120.4 مليار جنيه إسترليني، لكنه يظل خامس أعلى مستوى اقتراض للفترة الممتدة من أبريل إلى يناير على الإطلاق. وأنهى الجنيه الإسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار

التضخمية بنهاية العام وفقاً للمقياس السعري المفضل لدى مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

الاقتصاد الأميركي يشهد تباطؤاً حاداً خلال الربع الرابع من العام 2025 مع اعتدال وتيرة إنفاق المستهلكين

سجل الاقتصاد الأميركي نمواً بمعدل سنوي قدره 1.4% في الربع الرابع من العام 2025، متباطئاً بشكل ملحوظ مقارنة بنسبة 4.4% المسجلة في الربع الثالث من العام، وأقل من التوقعات البالغة 3%، ليعد أضعف أداء على أساس ربع سنوي منذ الربع الأول من العام. واعتدلت وتيرة إنفاق المستهلكين إلى 2.4%، إذ عوض التراجع الهامشي في مشتريات السلع النشاط القوي الذي شهدته قطاع الخدمات. كما شكلت التجارة الخارجية عامل آخر من عوامل الضغط على النمو، مع انخفاض الصادرات بنسبة 0.9%، وتراجع الواردات بوتيرة أبطأ. وشهد الإنفاق الحكومي والاستثمار انكماشاً حاداً عكس المكاسب المحققة في الفترات السابقة، في حين تحسنت استثمارات الأصول الثابتة بدعم من ارتفاع الإنفاق على الملكية الفكرية والمعدات، إلى جانب تراجع أثر الانكماش في قطاعي المنشآت والإسكان. وعلى مستوى العام 2025 ككل، نما الاقتصاد الأميركي بنسبة 2.2% مقابل 2.8% في العام 2024، مدفوعاً بصورة رئيسية بإنفاق المستهلكين والاستثمار. وأنهى مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع عند مستوى 97.789.

منطقة اليورو

تسارع وتيرة النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو مع تحسن المؤشر المركب وعودة القطاع الصناعي التلماني إلى نطاق التوسع

ارتفع مؤشر مديري المشتريات المركب لمنطقة اليورو الصادر عن HCOB إلى 51.9 في فبراير 2026 مقابل 51.3 في يناير، متجاوزاً التوقعات البالغة 51.5، ومسجلاً أقوى توسع لنشاط القطاع الخاص منذ نوفمبر. وجاء هذا التحسن مدفوعاً بأكبر زيادة في الإنتاج الصناعي منذ أغسطس 2025، إلى جانب تسارع نمو قطاع الخدمات. وعلى الرغم من ذلك، ظلت أوضاع الطلب ضعيفة نسبياً، حيث ارتفعت الطلبات الجديدة بوتيرة هامشية في ظل استمرار تراجع الطلب الخارجي، بينما انخفض التوظيف للشهر الثاني على التوالي، واستمرت الأعمال المتراكمة في الانكماش. وتسارعت وتيرة تضخم تكاليف المدخلات إلى أعلى مستوياتها المسجلة خلال 34 شهراً، في حين هدأت وتيرة نمو أسعار المخرجات هامشياً. وعلى الرغم من تراجع ثقة الأعمال بشكل محدود، إلا أنها ظلت عند ثاني أعلى مستوياتها المسجلة خلال 21 شهراً. وفي ألمانيا، ارتفع مؤشر مديري المشتريات للقطاع الصناعي إلى 50.7 من 49.1، متجاوزاً التوقعات ومشيراً إلى أول توسع يسجله القطاع منذ يونيو 2022. وارتفع الإنتاج للشهر الثاني على التوالي بأسرع وتيرة منذ أكتوبر، فيما سجلت الطلبات الجديدة أقوى زيادة لها في نحو أربعة أعوام بدعم من تحسن الطلب على الصادرات. كما ارتفعت الأعمال المتراكمة للمرة الأولى منذ مايو 2022، مع تباطؤ ملحوظ في وتيرة تراجع التوظيف. وعلى صعيد الأسعار، واصلت تكاليف المدخلات ارتفاعها بأسرع وتيرة منذ ديسمبر 2022، بينما سجلت أسعار المخرجات زيادة هامشية، منهية ثلاثة أشهر متتالية من التراجع. وأنهى اليورو تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.1780.

المملكة المتحدة

تباطؤ تضخم أسعار المستهلكين في المملكة المتحدة إلى أدنى مستوياته منذ مارس 2025 مع اتساع مسار انحسار الضغوط السعري على الرغم من ترسخ تضخم الخدمات

تباطأ معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في المملكة المتحدة إلى 3.0% في يناير 2026 مقابل 3.4% في ديسمبر، بما يتسق مع التوقعات ومسجلاً أدنى مستوياته منذ مارس 2025. وجاء هذا التراجع مدفوعاً بصورة رئيسية

watania
Al-Watania Paper Products Company
الشركة الوطنية للمنتجات الورقية



سنة معاك
من سنين
وهكـمـلين **20**

100%

منتج كويتي
عدد ورق صحيح
ألياف طبيعية

اطلب الآن واحصل على

خصم 15%

استخدم الكود

ramdan2026

order.alwataniapaper.com

للعام الثالث على التوالي

والدورف أستوريا الكويت يعزز مكانته العالمية
بالحفاظ على تصنيف فوربس الخمس نجوم

جّد فندق وسبا والدورف أستوريا حضورهما ضمن أبرز وجهات الضيافة الفاخرة عالمياً بعد احتفاظهما بتصنيف الخمس نجوم المرموق في جوائز «دليل فوربس للسفر» لعام 2026، محققين هذا الإنجاز للعام الثالث على التوالي، بما يعكس استمرارية التميّز التشغيلي والالتزام بأعلى المعايير الدولية في تقديم تجارب ضيافة راقية.

ويعكس هذا الاعتراف العالمي نضج النموذج التشغيلي للفندق، القائم على الخدمة الشخصية الرفيعة، والاهتمام الدقيق بالتفاصيل، والاستثمار المتواصل في تطوير تجربة الضيف بما يواكب تطورات المسافرين إقليمياً ودولياً. كما يعزّز هذا الإنجاز دور الفندق في دعم نمو السياحة الفاخرة في دولة الكويت وترسيخ مكانتها كوجهة راقية للأعمال والترفيه على حد سواء.

هذا ويحظى الفندق بموقع استراتيجي متصل مباشرة بمجمّع الأبنية، أكبر وجهة تسوّق وترفيه على مستوى الشرق الأوسط، ليقدم للضيوف تجربة متكاملة تجمع بين الإقامة الفاخرة، وخيارات التسوّق العالمية، والمطاعم المتنوّعة ضمن أحد أكثر المراكز الحيوية نشاطاً في الكويت. ويجسّد التصميم المعماري المستوحى من إرث علامة والدورف أستوريا العريق مزيجاً متناغماً من الأناقة الكلاسيكية والرؤية العصرية، بما يوفر بيئة إقامة تجمع الخصوصية والراحة والفخامة المعاصرة.

وتبرز ملامح التميّز في باقة التجارب المتكاملة التي يقدمها الفندق، بدءاً من خيارات الطهي العالمية الراقية والمرافق الداخلية والخارجية المصمّمة بعناية، مروراً بالنادي الصحي ومساحات الإقامة الرحبة التي تعزّز الراحة والهدوء، وصولاً إلى سبا والدورف أستوريا الذي يشكل ملاذاً متكاملًا للعافية، جامعاً بين الطقوس العلاجية المتقدمة وأجواء الاسترخاء الراقية، بما يرسّخ مفهوم الرفاهية الشاملة في تجربة الضيف.

يجدر بالذكر أن «دليل فوربس للسفر» يستند إلى عملية تقييم دقيقة يجريها مفتشون متخصصون وفق مئات المعايير الموضوعية التي تقيس جودة الخدمة والمرافق وتجربة الضيف، ما يجعل تصنيف الخمس نجوم أحد أكثر المؤشرات العالمية موثوقة على التميّز الحقيقي والاستدامة في قطاع الضيافة.

بهذه المناسبة، قال المدير العام لفندق والدورف أستوريا الكويت، صالح البطاينة: «إن الحصول على تصنيف فوربس الخمس نجوم للعام الثالث على التوالي يُجسّد سعي فريق العمل الدائم نحو التميّز، ويعكس في الوقت ذاته رؤيتنا طويلة الأمد للارتقاء بمعايير الضيافة الفاخرة في دولة الكويت. كما يستمد هذا الإنجاز معناه الحقيقي من ثقة ضيوفنا، التي تدفعنا إلى ابتكار تجارب شخصية ثرية تبقى آثارها لما بعد الإقامة».

وأضاف: «مع تطلّعنا إلى المرحلة المقبلة، نواصل التزامنا بدفع مسارات الابتكار، وتنمية الكفاءات، وتعزيز الارتباط العاطفي بين المسافرين والكويت، بما يقدم قيمة مستدامة لضيوفنا ويسهم في ترسيخ حضور الوجهة على خريطة السياحة الفاخرة عالمياً».

ومع تسارع توجه دولة الكويت نحو تنويع اقتصادها وتعزيز السياحة عالية القيمة، يواصل والدورف أستوريا الكويت تقديم نموذج للضيافة الراقية التي تجمع بين الأناقة والراحة والخدمة العالمية، داعياً الزوّار لاكتشاف المدينة من منظور يجمع الفخامة بالأصالة.

فنادق ومنتجات والدورف أستوريا

تضمّ محافظة فنادق ومنتجات والدورف أستوريا الحائزة على جوائز 34 فندقاً مميّزاً توقظ في نفوس الضيوف إحساساً بالانتماء وتقدّم التزاماً لا هوادة فيه بالخدمة الأنيقة والتجارب الفريدة وخبرات الطهي في



صالح البطاينة

الفنية الرائعة ومطعم بيكوك آلي وغيرها من تجارب الطعام الفاخرة الحائزة على نجمة ميشلان والمرافق الفاخرة ضمن الغرف. وبالإضافة إلى عروض والدورف أستوريا الشهيرة، يفتخر الفندق بأفضل محفظة سكنية حيث تقدّم إقامة فاخرة إلى جانب وسائل الراحة التي لا مثيل لها والخدمة الاستثنائية المعهودة من والدورف أستوريا. تنضوي مجموعة فنادق والدورف أستوريا تحت جناح شركة هيلتون الرائدة في قطاع الضيافة.

وجهات بارزة حول العالم. وفي ربيع عام 2025، ستمثل إعادة الافتتاح المرتقبة لفندق والدورف أستوريا نيويورك لحظة حاسمة للعلامة، حيث ستعيد تقديم أسطورة وتبدأ عهداً جديداً من الفخامة. تستحضر فنادق والدورف أستوريا إلى الأذهان بيئة باعثة على الإلهام وضيافة بأرقى المعايير، من أجل تقديم تجربة سلسة منذ اللحظة التي يحجز فيها الضيف إقامته وتستمرّ حتى مغادرته للفندق، من خلال التصميمات العمرانية المذهلة والأعمال

لتعزيز وعي المجتمع بحقوقهم وواجباتهم عند إجراء التعاملات المصرفية

البنك الأهلي الكويتي يعرّف بحملة لنكن على دراية خلال فعاليات متنوعة

تعاون وثيق مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت لنشر محتوى الحملة

التعريف بالحملة في مؤتمر جمعية المحامين واليوم الرياضي وكأس سمو الأمير

المتنوعة، وأنواع البطاقات والحسابات المصرفية، والخدمات الرقمية، وسبل الادخار والاستثمار، وسبل مواجهة عمليات الاحتيال المصرفي والمالي. وتعد جميع هذه المحاور جزءاً من حملة لنكن على دراية التي تستمر فعاليتها لعام جديد، وسط حرص البنك الأهلي الكويتي على المساهمة في تحقيق الأهداف المنشودة لها ضمن دوره الرائد في القطاع المصرفي داخل السوق المحلي.

وسيستمر البنك بابتكار أساليب جديدة لتوعية العملاء والتفاعل معهم من أجل تعزيز وعيهم المصرفي والمالي وحمايتهم على مختلف المستويات ضمن مساهمته الدائمة في حملة لنكن على دراية بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت بما يعكس دوره كمؤسسة مسؤولة في دولة الكويت.



الترويج للحملة في نهائي كأس سمو الأمير لكرة القدم



في المجتمع المحلي. ويقوم البنك ضمن الحملة بشرح الخدمات والحلول المصرفية

وتعكس هذه الجهود حرص البنك الدائم على القيام بدوره في دعم الحملة الوطنية وتأكيد أهمية القطاع المصرفي، وهو يواصل تقديم محتوى مميز وجاذب على منصاته لزيادة وتعزيز الثقافة المالية على جميع المستويات ضمن التزامه بتعزيز مكانته الرائدة في القطاع المصرفي وزيادة حضوره

يستمر البنك الأهلي الكويتي في الترويج لحملة لنكن على دراية والتعريف بمواضيعها المختلفة خلال مشاركته في رعاية العديد من الفعاليات التي تقام في دولة الكويت على مدار العام، ضمن التزامه التام بدعم جهود بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت في إنجاح الحملة وتحقيق الشمول المالي في أوساط جميع شرائح المجتمع الكويتي.

ولهذه الغاية قام البنك مؤخراً بتعريف المشاركين على مواضيع الحملة في مؤتمر الطفل الذي أقامته جمعية المحامين وفي اليوم الرياضي في منطقة الشعب الصحية وخلال المباراة النهائية لكأس سمو الأمير لكرة القدم، ومهرجان نادي بورشه الكويت السنوي، بهدف زيادة ثقافتهم المصرفية والمالية حول حقوقهم وواجباتهم عند إجراء المعاملات المصرفية مع البنوك.

عطائورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



إدارة كامكو إنفست

إتمام زيادة رأس مال ديجتس بتغطية تجاوزت 21 ضعف قيمة الطرح



عبدالله محمد الشارخ



بدر فهد الرزيحان

Digitus

Your Intelligent Infrastructure Partner

شركة مجموعة ديجتس ديجيتال
انفراستركتشر لمراكز المعلومات والاتصالات

زيادة رأس المال
6 مليون دينار كويتي

التغطية
21 ضعف

فبراير 2026

مستشار الإصدار ووكيل الإكتتاب

KAMCO
INVEST

أعلنت شركة مجموعة ديجتس ديجيتال انفراستركتشر لمراكز المعلومات والاتصالات "ديجتس" عن الانتهاء بنجاح من عملية زيادة رأس مال الشركة إلى 10.7 مليون دينار كويتي. وقد لاقى هذا الطرح إقبالا استثنائيا تجاوز 21 ضعف عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب، في دلالة واضحة على الثقة الكبيرة التي تحظى بها الشركة وجاذبية استراتيجيتها للنمو وآفاقها المستقبلية الواعدة. وتأتي هذه الخطوة ضمن خطة إعادة هيكلة اعتمدها الشركة بهدف تحسين هيكلها المالي ووضع أسس أكثر متانة للمرحلة المقبلة. إن زيادة رأس المال بواقع 6 ملايين دينار كويتي ليصل إلى 10.7 مليون دينار كويتي يمهد لانطلاقة جديدة تركز على الاستدامة التشغيلية والقدرة على التوسع والنمو.

وقد لعبت كامكو إنفست دوراً بارزاً في عملية الهيكلة المالية للشركة، وكان آخرها دور مستشار الإصدار ووكيل الإكتتاب لعملية زيادة رأس المال والتي اكتملت بنجاح عبر إصدار 60 مليون سهم بسعر 100 فلس للسهم الواحد، بإجمالي قيمة طرح بلغت 6 ملايين دينار كويتي. وقد فاق إجمالي الطلب أكثر من 21 ضعف الأسهم المطروحة للاكتتاب لتصل إلى أكثر من 1.27 مليار سهم، بقيمة إجمالية فاقت 127 مليون دينار كويتي.

ويأتي هذا الإقبال ليعكس ثقة المساهمين والمستثمرين بخطط الشركة المستقبلية، ويوفر لها الموارد اللازمة لتنفيذ استراتيجياتها وتسريع وتيرة نمو مشاريعها، إلى جانب تعزيز جاهزيتها لاغتنام الفرص النوعية في قطاع البنية التحتية الرقمية المتنامي على مستوى المنطقة.

وتواصل "ديجتس" تنفيذ استراتيجيتها لترسيخ مكانتها كمنصة إقليمية متكاملة للبنية التحتية الرقمية في منطقة الخليج، من خلال تطوير وامتلاك وتشغيل مراكز بيانات من فئة Hyperscale، مصممة لدعم النمو المتسارع في الخدمات السحابية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي عالية الكثافة.

وقد بنت الشركة نموذجاً تشغيلياً متكاملاً يغطي كامل سلسلة القيمة، بدءاً من تطوير وامتلاك أصول مراكز البيانات عبر Digitus DC، وتنفيذ المشاريع من خلال TeraScaleDC، والتشغيل والصيانة عبر Digitus DC O&M، إضافة إلى البنية التحتية للاتصال من خلال Digitus Connect، التي تشمل شبكات الألياف البصرية، وأبراج الاتصالات، والكابلات البحرية ومحطات الإنزال. كما تقدم الشركة حلولاً داعمة تشمل نقل البيانات، والأمن السيبراني، وتمكين العملاء من تسريع استهلاك السعات السحابية، ويمكن هذا النموذج المتكامل "ديجتس" من تقديم منصة قابلة للتوسع تتيح لمزودي الخدمات السحابية العالميين نشر وتشغيل عملياتهم بكفاءة عالية ضمن إطار حوكمة صارم وكفاءة رأسمالية مدروسة.

وتبرز العقود الرئيسية التي أبرمتها الشركة كدليل واضح على قوة نموذج أعمالها. حيث وقعت "ديجتس" عقداً مع شركة نوكيا في المملكة العربية السعودية ضمن نطاق أعمال بناء وتطوير مواقع ومحطات الاتصالات، كما فازت بأول مشروع لمركز بيانات تابع لشركة Google في دولة الكويت عبر شركتها التابعة، لتطوير منشأة واسعة النطاق وفق معايير عالمية، بما يشكل محطة استراتيجية في مسيرة الشركة ويعزز مكانتها في قطاع مراكز البيانات.

وبهذه المناسبة، قال بدر فهد الرزيحان، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة "ديجتس": "تعكس التغطية التي تجاوزت 21 ضعفاً ثقة المستثمرين في قوة نموذج أعمال مجموعة ديجتس، وفي المنصة الإقليمية المتكاملة التي بنيناها خلال السنوات الماضية. لقد انتقلنا اليوم إلى مرحلة مختلفة من النمو، قائمة على أصول استراتيجية، وشراكات عالمية، ونموذج تشغيلي

متكامل يمنحنا قدرة تنافسية واضحة في سوق البنية التحتية الرقمية.

إن نجاح عملية زيادة رأس المال يعزز مركزنا المالي، ويدعم خططنا للتوسع المدروس في مشاريع مراكز البيانات والبنية التحتية الداعمة للاقتصاد الرقمي، بما في ذلك الحلول المرتبطة بالحوسبة السحابية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

كما تقدم الرزيحان بجزيل الشكر إلى كامكو إنفست على إدارتها الاحترافية لهذه العملية، والتي أسهمت في تحقيق هذا الإنجاز الاستثنائي.

ومن جانبه، قال عبدالله محمد الشارخ، رئيس قطاع الأسواق والاستثمارات المصرفية في كامكو إنفست: "نفخر في كامكو إنفست بأن نكون جزءاً من النجاح المتميز لعملية إعادة الهيكلة المالية لشركة ديجتس وزيادة رأس المال، والتي تعكس متانة نموذج أعمال الشركة وكفاءة وخبرات فريقها الإداري. ونتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى مجلس إدارة ديجتس

وإدارتها التنفيذية على الثقة التي منحونا إياها، وعلى التعاون البناء الذي أسهم في إنجاز هذه العملية بكفاءة وسلاسة. ونؤكد التزامنا الراسخ بمواصلة دعم الشركات الوطنية في تنفيذ استراتيجياتها وتحقيق تطلعاتها للنمو والتوسع، مستنديين إلى خبرتنا العميقة في أسواق رأس المال، وسجلنا الحافل في إدارة وتنفيذ العمليات بكفاءة عالية واحترافية تامة، بما يخلق قيمة مستدامة لجميع الأطراف المعنية".

ويذكر أن شركة ديجتس، التي كانت تُعرف سابقاً باسم شركة حيات للاتصالات، شهدت تحولاً استراتيجياً بعد الاستحواذ عليها من قبل مجموعة من المساهمين الجدد، حيث أعادت صياغة نموذج أعمالها لتصبح مزوداً متكاملًا لحلول البنية التحتية الرقمية في المنطقة، بدءاً من شبكات الاتصالات والألياف الضوئية وصولاً إلى مراكز البيانات وحلول وأنظمة تقنية المعلومات المرتبطة بها، بما يعزز مكانتها كشريك تقني موثوق في دعم التحول الرقمي.

صالتها لإفطار الصائم تعود في عامها التاسع عشر بالتعاون مع «الشؤون»

عطاءً يتجدد كل رمضان: «زين» تجمع الصائمين على موائد الخير



نواف الغربللي وفايز الديحاني يتوسطان مسؤولي زين والشؤون



المبادرة تجسد غاية زين في تحقيق اتصال دائم.. حياة أجمل



الشيخ عمر الدمخي وحمد المصبيح مع فريق شباب زين



موائد زين الشهور تستقبل الصائمين يومياً

وتأتي هذه المبادرة ضمن سلسلة برامج ومبادرات حملة زين الشهور الرمضانية، التي تُواصل زين من خلالها تجسيد رسالتها في صناعة أثر مجتمعي مستدام، وترسيخ قيم المحبة والتراحم والتكافل التي يميّز بها المجتمع الكويتي.

وتأتي هذه المبادرة امتداداً لغاية زين «اتصال دائم.. حياة أجمل»، إذ تواصل الشركة ترجمة حضورها في المجتمع إلى أثر ملموس يُلامس احتياجات الناس ويُعزز قيم التضامن خلال الشهر الفضيل.

القطاعات والإدارات، بما يعكس روح العمل الجماعي لدى عائلة زين وحرصها على تحقيق مشاركة مجتمعية فاعلة خلال الشهر المبارك.

كما يشارك في تنظيم المبادرة فريق شبكة شباب زين FUN للعمل بنظام جزئي من طلبة الجامعة، في خطوة تعكس اهتمام زين بإشراك الجيل القادم في مبادراتها المجتمعية، وتمكينهم من اكتساب الخبرة الميدانية وتعزيز قيم المسؤولية والعطاء، بما يسهم في إعدادهم لقيادة المستقبل.

مع حلول شهر رمضان المبارك، انطلقت مبادرة زين السنوية لإفطار الصائم في عامها التاسع عشر بصالة جليب الشيوخ بالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث تستقبل الصائمين يومياً طوال الشهر الفضيل ضمن حملة زين الشهور الرمضانية، لتجسد التزام الشركة بنشر قيم العطاء والتكافل خلال موسم الخير.

شارك في تدشين موائد زين الشهور كل من الرئيس التنفيذي لـ زين الكويت نواف الغربللي، ومدير إدارة المرأة والطفولة وتنمية المجتمع بوزارة الشؤون الاجتماعية فايز الديحاني، وإمام المسجد الكبير الشيخ عمر الدمخي، في تأكيد على قوة الشراكة بين القطاعين الخاص والحكومي في تنفيذ مبادرات نوعية تُلبّي احتياجات المجتمع وتُعزز أثر العمل الإنساني خلال الشهر الفضيل.

وتُقدّم زين هذا العام قرابة 30 ألف وجبة إفطار على مدار الشهر الكريم، عبر موائد الإفطار في صالة جليب الشيوخ، إلى جانب توزيع الوجبات في مختلف مناطق الكويت بالتعاون مع شريكها الاستراتيجي البنك الكويتي للطعام والإغاثة، من خلال الشاحنات التي تنطلق يومياً لتغطية العديد من المواقع في أنحاء البلاد.

ويُشرف فريق زين بشكل مباشر على تنظيم المبادرة ومتابعة تنفيذها اليومي، بمشاركة فريق «زين الشهور» التطوعي المُكوّن من موظفي الشركة من مختلف

خلال الملتقى العربي لصنّاع المحتوى

«الوطني» يستعرض ريادته في صناعة المحتوى المسؤول وتعزيز الوعي المجتمعي

العسكر: الاستدامة جزء أصيل من إستراتيجية المحتوى الرقمي لبنك الكويت الوطني

بستكي: «الوطني» البنك الأكثر حضوراً وتفاعلاً على منصات التواصل في الكويت

شارك في جلسة حوارية ناقشت آليات تطوير المحتوى الرقمي وكيفية إسهامه في دعم القضايا المجتمعية



فرح بستكي وسعود العسكر خلال مشاركتهما في الجلسة الحوارية

سلط بنك الكويت الوطني الضوء على أهمية المحتوى المسؤول على وسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي المجتمعي، ودور المؤسسات والعلامات التجارية وصنّاع المحتوى في تعزيز هذا الدور، وذلك خلال مشاركته في جلسة حوارية ضمن فعاليات الملتقى العربي لصنّاع المحتوى 2026 الذي استضافه مركز جابر الأحمد الثقافي.

وشهدت الجلسة التي شارك فيها كل من نائب رئيس مساعد - إدارة التواصل الرقمي في بنك الكويت الوطني، فرح بستكي، وموظف أول - إدارة التواصل الرقمي، سعود العسكر، مناقشة متخصصة حول آليات تطوير المحتوى الرقمي المسؤول وكيفية إسهامه في دعم القضايا المجتمعية وترسيخ الثقة بين الجمهور والمؤسسات، إضافة إلى استعراض التجارب الرائدة للبنك في هذا المجال.

واستعرضت بستكي خلال الجلسة رؤية بنك الكويت الوطني ودوره المتنامي في التأثير الرقمي على المستويين المحلي والإقليمي، مؤكدة أن المحتوى الرقمي أصبح اليوم من أهم القنوات الفعالة لنشر المعرفة وتمكين المجتمع وتعزيز الوعي، خاصة في ظل الوجود اليوم المكثف لأكثر من نصف سكان العالم على منصات التواصل الاجتماعي، ومن بينهم أكثر من 70% من الكويتيين، ما يجعل هذه المنصات بيئة مؤثرة في بناء الوعي المجتمعي.

وأشارت بستكي إلى أن «الوطني» يمتلك واحدة من أكبر قواعد المتابعين في الكويت والمنطقة، بما يفوق 2.4 مليون متابع، فيما سجلت منصاته 3.31 مليون تفاعل خلال العام الماضي، موضحة أن نحو 90% من متابعي حسابات البنك على مواقع التواصل الاجتماعي هم من داخل الكويت، ما يُبرز قوة التأثير المحلي للبنك، إلى جانب انتشاره خارج الحدود عبر 10% من المتابعين. وشددت على أن بنك الكويت الوطني يعد الجهة المصرفية الأكثر حضوراً وتفاعلاً رقمياً في الكويت، ما أتاح له نهجاً استباقياً في إدارة المحتوى من خلال إطلاق مبادرات مبتكرة بدلاً من الاكتفاء بردّ الفعل، مشيرة إلى أن دخول البنك منصة تيك توك كان مثلاً على هذا التوجه الاستباقي، حيث تعامل معها بوصفها مساحة ثقافية مهمة للشباب وليس منصة ترفيه فقط.

وفي محور الثقافة المالية، أوضحت بستكي أن البنك يضع هذا الملف ضمن أولويات محتواه التوعوي، حيث يعمل على تعزيز الوعي المالي والشمول المصرفي وحماية المجتمع من خلال منصاته الرقمية، مشيرة إلى أن الدراسات تؤكد أن الأفراد الذين يتمتعون بثقافة مالية جيدة تزيد احتمالية ادخارهم بمقدار الضعف مقارنة بغيرهم.

وأضافت أن حملات التوعية بالاحتيايل عبر القنوات الرقمية أثبتت قدرتها على خفض الخسائر بنسبة تتراوح بين 30% و40%، في حين يسجل المحتوى التعليمي المتخصص الذي ينشره البنك معدلات تفاعل تفوق

المؤسسات التي تتفاعل أسرع عبر القنوات الرقمية تسجل ارتفاعاً في مستويات الثقة والسمعة بنسب تتراوح بين 20% و30% مقارنة بالمؤسسات غير النشطة.

واختتمت بستكي حديثها قائلة إن استراتيجية المحتوى لدى بنك الكويت الوطني أسهمت في تحويل صورته من بنك تقليدي إلى علامة تجارية إنسانية قريبة من الناس من خلال لغة بسيطة وإبراز موظفين حقيقيين وتبسيط الضوء على قيم العمل داخل «الوطني»، مما عزز ارتباط الجمهور بالبنك وجعله مرجعاً إقليمياً في تطوير المحتوى المصرفي على مستوى الكويت والمنطقة.

من جهته، استعرض العسكر دور المحتوى الرقمي في دعم برامج المسؤولية المجتمعية للبنك في مجالات التعليم والصحة والرياضة والثقافة، مشيراً إلى أن سباق NBK Run الذي يشارك فيه أكثر من 7000 متسابق سنوياً يُعد نموذجاً لفعالية التغطية الرقمية في تعزيز ثقافة الحياة الصحية.

وفي جانب الاستدامة، أكد العسكر أن البنك ضاعف جهوده خلال السنوات الخمس الماضية، لتصبح الاستدامة جزءاً أصيلاً من استراتيجيته للمحتوى الرقمي، عبر توظيف المنصات لتوعية الجمهور بدور البنك في التمويل المستدام ومبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، وتعزيز الوعي الوطني بأهمية الانتقال نحو اقتصاد أكثر مسؤولية.

المحتوى الترويجي بثلاث إلى أربع مرات، وهو ما يعكس ثقة الجمهور في رسائل البنك التوعوية ورغبته في اكتساب معرفة مالية موثوقة وذات قيمة.

ولفتت بستكي إلى أن «الوطني» قدّم مبادرات رائدة في هذا المجال، أبرزها برنامج «Bankee» - أكبر برنامج للثقافة المالية في المدارس الابتدائية في الكويت - وذلك بالتعاون مع وزارة التربية وهيئة مكافحة الفساد «نزاهة»، مبيّنة أن البرنامج يهدف إلى تعريف الطلبة بأساسيات الكسب والادخار والصرف والمسؤوليات المالية، وغرس قيم الأمانة والنزاهة والعمل الجماعي.

وأضافت: «بواصل البنك كذلك دعم حملة «لنكن على دراية» التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت، وتعد أكبر حملة توعية مصرفية في المنطقة، حيث تهدف إلى رفع الوعي المصرفي والمالي لعملاء البنوك، وتبني موضوعات توعوية غاية في الأهمية، من أبرزها، الخطوات الواجب اتباعها لتجنب التعرض لعمليات الاحتيال، وأفضل السبل للاستفادة من الخدمات المصرفية وتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار، وغيرها من المواضيع المهمة».

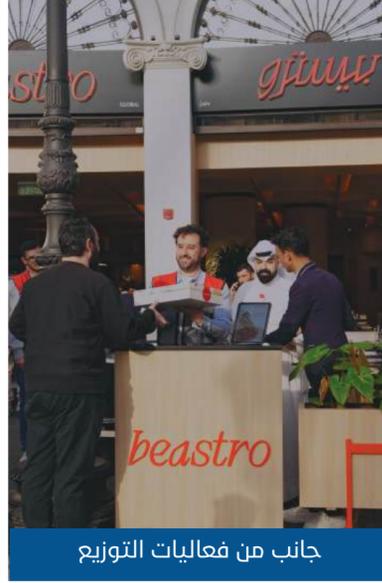
وأضافت أن العملاء اليوم يفضلون التفاعل الرقمي السريع، حيث يرى 80%-70 منهم أن القنوات الرقمية هي خيارهم الأول للتواصل، فيما يعتقد 60% أن سرعة الاستجابة تؤثر مباشرة على الثقة، مشيرة إلى أن

ضمن حملة البنك الرمضانية «عوايدنا دوم تجمعنا»

«نقصة الخليج» تتواصل لدعم المبادرين والمشروعات الكويتية



إقبال كبير من عملاء البنك



جانب من فعاليات التوزيع

ضمن حملة «عوايدنا دوم تجمعنا» والتي تشمل حزمة كبيرة من الفعاليات والمبادرات خلال شهر رمضان الفضيل، يواصل بنك الخليج تنظيم فعاليات «نقصة الخليج» أسبوعياً، بالتعاون مع العديد من المبادرين والمشروعات الكويتية.

وكانت البداية في الأسبوع الأول من شهر رمضان المبارك مع مطعم Beastro فرع الأقيوز، الذي استقبل العشرات من عملاء بنك الخليج الراغبين في الاستفادة من العرض المجاني على العديد من المنتجات المميزة، وفي الأسابيع التالية سيتم التعاون مع مطعمي دار حمد و«جيا».

ويحرص بنك الخليج سنوياً على التواصل مع المجتمع طوال شهر رمضان الكريم من خلال العديد من الفعاليات منها «نقصة الخليج»، وذلك بهدف دعم المبادرين من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتهم على تسويق منتجاتهم، وكذلك إحياء تلك العادة الكويتية الأصيلة، تجسيدا لروح الأخوة والمحبة والتعاون في المجتمع.

يذكر أن بنك الخليج قام بتطوير فكرة «نقصة الخليج» من شكلها البسيط القائم على توزيع أطباق بسيطة من أكل البيت، إلى الأهل والجيران والأصدقاء، إلى نوع من الدعم الذي تقدمه مؤسسات المجتمع الكبرى إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توزيع منتجاتها

حق اختيار كيفية ومكان إتمام معاملاتهم المصرفية، مع ضمان الاستمتاع بتجربة مصرفية سهلة وسريعة.

وفي إطار دعمه لرؤية الكويت 2035 «كويت جديدة»، وحرصه على التعاون مع مختلف الأطراف لتحقيقها، يلتزم بنك الخليج بالعمل على إحداث تطورات قوية في مجال الاستدامة، على كافة المستويات البيئية والاجتماعية والحوكمة، من خلال مبادرات متنوعة، ومختارة بشكل استراتيجي داخل البنك وخارجه.

انتقاؤها بعناية لتعود بالنفع على البنك والمجتمع، بما يتوافق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ورؤية الكويت 2035.

تتمثل رؤية بنك الخليج أن يكون البنك الرائد في الكويت، من خلال مشاركة موظفيه في العمل خلال بيئة شاملة ومتنوعة لتقديم خدمة عملاء مميزة، مع الحرص على خدمة المجتمع بشكل مستدام، وبفضل الشبكة الواسعة من الفروع والخدمات الرقمية المبتكرة التي يملكها البنك، يمنح عملائه

مجاناً على الجمهور، مما يساعدهم على توزيع منتجاتهم بشكل أكبر على الجمهور، ويحقق لهم المزيد من الانتشار والوصول إلى شرائح جديدة من العملاء، ويزيد قدرتهم على النمو والتوسع، وهي الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني بشكل عام.

ويؤكد بنك الخليج التزامه بمواصلة جهوده على تعزيز معايير الاستدامة في المجتمع، على المستويات المجتمعية والاقتصادية والبيئية، عبر العديد من المبادرات التي يتم

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



استبيان «الاقتصادية»

فبراير 2026

السؤال

هل تؤيد عودة الرقيب لحضور الجمعيات العمومية للشركات المساهمة، خصوصاً المدرجة والمشطوبة؟

نعم

لا

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل للتغيير»

عبر الواتساب 50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني: <https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X) <https://x.com/Aleqtisadyahkw>

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكماً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان فبراير 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهي عودة الرقيب لحضور الجمعيات العمومية. التساؤل مستحق، والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت إلى مركز مالي.

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700





الجمعة اطيب
ببهارات قيشاوي
رمضان كريم
اطلب الان واحصل على خصم 10%

من عام
1962
مستمرين
معكم

استخدم الكود

RAMADAN2026



www.kishawimills.com

«حماية المنافسة» يتلقى طلبين لإتمام عملية التركيز الاقتصادي

الحلال (المملكة العربية السعودية) على شركة ون فودز هولدنجز ليميتد (الإمارات العربية المتحدة) من خلال شركة بي آر إف العربية القابضة.

يُذكر أن القانون رقم 72 لسنة 2020 في شأن حماية المنافسة عرف عمليات التركيز الاقتصادي بأنها حالة من حالات التغيير على نحو دائم في السيطرة في السوق المعنية.

وتنشأ في حالة الاندماج، أو الاستحواذ، وكذلك في حال تأسيس شراكة بين شخصين، أو أكثر يقدمان نشاطاً اقتصادياً مستقلاً عنهما على نحو دائم.



أعلن جهاز حماية المنافسة الكويتي، الأحد، تلقيه طلبين لإتمام عملية التركيز الاقتصادي.

وحسب تدوينة على موقع التواصل الاجتماعي «إكس»، جاء أحد الطلبين بشأن استحواذ شركة أدنوك للحفر (الإمارات العربية المتحدة) من خلال شركة أي دي إتش آر إس سي المحدودة على نسبة 100% من شركة محمد البرواني لخدمات النفط (سلطنة عمان).

وجاء الطلب الثاني بشأن السيطرة المشتركة بين شركة بي آر إف جي إم بي إتش (النمسا) وشركة تطوير منتجات

بعد حكم المحكمة العليا.. ترامب يرفع الرسوم الجمركية من 10% إلى 15%



رفع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الرسوم الجمركية الشاملة على الواردات إلى الولايات المتحدة من 10% إلى 15%، وهو الحد الأقصى المسموح به قانوناً، بعد أقل من 24 ساعة على إعلان فرض تعريفه موحدة بنسبة 10% على جميع الدول، عقب حكم المحكمة العليا القضائي، الذي اعتبر أن الرئيس لا يملك سلطة فرض رسوم واسعة استناداً إلى قانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية.

المادة 122.. حل سريع لمدة 150 يوماً

استندت إدارة ترامب إلى «المادة 122» من قانون التجارة، التي تتيح فرض رسوم تصل إلى 15% لمدة أقصاها 150 يوماً، على أن يتطلب تمديدها موافقة الكونغرس. ولم يسبق لأي رئيس أمريكي استخدام هذا النص من قبل، ما يفتح الباب أمام تحديات قانونية محتملة، لا سيما أن الكونغرس سيكون مطالباً بالتصويت على تمديد الرسوم في حال استمرارها.

ويرى خبراء تجارة أن تمرير التمديد قد يواجه صعوبات، في ظل تزايد الانتقادات الشعبية للرسوم الجمركية باعتبارها عاملاً مساهماً في ارتفاع الأسعار.

وبحسب استطلاع أجرته رويترز/إيسوس وأغلق الاثنين، بلغت نسبة تأييد أداء ترامب الاقتصادي 34%، مقابل 57% أعربوا عن عدم رضاهم، في وقت تتزايد فيه حساسية ملف كلفة المعيشة قبيل انتخابات التجديد النصفى في نوفمبر.

الاتفاقات التجارية قائمة

أكد الممثل التجاري الأمريكي، جيميسون غرير، أن الاتفاقات التجارية الموقعة سابقاً ستظل سارية حتى لو تضمنت معدلات أعلى من التعريفات الشاملة الحالية.

وأوضح أن صادرات دول مثل ماليزيا وكمبوديا ستستمر في الخضوع لرسوم متفق عليها بنسبة 19%، رغم أن المعدل العالمي أصبح 15%.

كما أعلن كبير المفاوضين الإندونيسي أن الاتفاق الموقع حديثاً، الذي يحدد الرسوم عند 19%، لا يزال قائماً رغم حكم المحكمة.

في المقابل، قد تستفيد دول لم تبرم اتفاقات مع واشنطن، مثل البرازيل، من انخفاض تعريفاتها من 40% إلى 15% مؤقتاً.

التداعيات المرتقبة لرفع الرسوم إلى 15%

يُمثل القفز بمعدل الرسوم الجمركية من 10% إلى 15% ضغطاً اقتصادياً مضاعفاً يتجاوز مجرد زيادة الأرقام؛ إذ يُتوقع أن يؤدي ذلك إلى موجة تضخمية جديدة يتحمل تكلفتها المستهلك الأمريكي، أما عالمياً، فإن هذا الإجراء يضع سلاسل التوريد في حالة «ارتباك قانوني»، حيث استندت الإدارة الأمريكية للمادة 122 التي تمنحها نافذة زمنية مدتها 150 يوماً فقط، ما يخلق حالة من عدم اليقين لدى المستثمرين حول ما سيحدث بعد انقضاء هذه المدة إذا رفض الكونغرس التمديد.

وهذه أبرز الدول التي ستلقى الصدمة

الأكبر نتيجة ارتفاع تكلفة صادراتها إلى السوق الأمريكية:

المكسيك: تبلغ قيمة صادراتها إلى أمريكا نحو 534.9 مليار دولار، ما يجعلها الأكثر انكشافاً على أي زيادة جمركية شاملة، لا سيما في قطاعات السيارات والمكونات الصناعية المرتبطة باتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (USMCA).

كندا: تأتي في المرتبة الثانية بصادرات تبلغ 383 مليار دولار، ما يعكس درجة الارتباط الوثيق بين اقتصادها والسوق الأمريكية، لا سيما في قطاعات الطاقة والسيارات والمعادن.

الصين: رغم جهود تنويع سلاسل الإمداد، لا تزال تصدّر سلخاً بقيمة 308.4 مليار دولار إلى أمريكا، ما يعني أن أي زيادة في الرسوم ستؤثر مباشرة على تنافسية صادراتها الصناعية والإلكترونية.

تايوان وفيتنام: تتجاوز صادراتهما مجتمعة 395 مليار دولار، وتعدان من أبرز الوجهات الصناعية التي استقطبت المصانع سابقاً في إطار إعادة توجيه سلاسل الإمداد بعيداً عن الصين، ما يزيد حساسيتهما لأي تصعيد جمركي جديد.

أوروبا (ألمانيا وإيرلندا): تُعد ألمانيا أكبر المتضررين أوروبا بصادرات تبلغ 156.1 مليار دولار، تليها إيرلندا بـ 133.5 مليار دولار، خصوصاً في قطاعات السيارات والأدوية والتكنولوجيا، إذ تعتمد شركات أمريكية كبرى على سلاسل توريد مرتبطة بهاتين السوقين.

انتكاسة قانونية

قضت المحكمة العليا، في حكم صاغه رئيسها جون روبرتس وانضم إليه قضاة محافظون وليبراليون، بأن

القانون الذي استند إليه ترامب لفرض غالبية تعريفاته لا يمنحه الصلاحيات الواسعة التي ادعاها، ما مثل انتكاسة قانونية لإدارة ترامب.

وردّ ترامب على الحكم بانتقادات حادة، مؤكداً أنه سيواصل مسار فرض رسوم «مسموح بها قانوناً»، ما يعكس استمرار نهج التصعيد التجاري، حتى لو بأليات قانونية مختلفة.

وكانت إدارة ترامب قد لوّحت بعدة مسارات قانونية بديلة، لكنها أقل شمولاً وأكثر تعقيداً مقارنة بالتعريفات العامة التي أسقطت، من بينها المادة 122 التي استندت إليها بالفعل كحل سريع، وكذلك ما يلي:

المادة 232 (الأمن القومي)، التي تتيح فرض رسوم أو قيود على واردات يُنظر إليها كتهديد للأمن القومي، كما حدث سابقاً مع الصلب والألمنيوم. إلا أن استخدامها يتطلب تحقيقاً رسمياً من وزارة التجارة، ما يجعل الإجراء أطول زمنياً.

المادة 301 (الممارسات غير العادلة)، واستُخدمت سابقاً لفرض رسوم على واردات صينية، بعد تحقيقات بشأن الملكية الفكرية والدعم الصناعي، وتستند إلى تقارير مكتب الممثل التجاري الأمريكي.

المادة 338 (الرسوم العقابية القصوى)، وتسمح بفرض رسوم تصل إلى 50% على دول تمارس تمييزاً ضد الشركات الأمريكية، غير أنها لم تُستخدم من قبل، وتُعد الخيار الأكثر تعقيداً من الناحية التجارية والدبلوماسية. ومع اقتراب انتخابات نوفمبر، يُتوقع أن يبقى ملف الرسوم الجمركية في صلب النقاش السياسي، لا سيما مع تحميل الديمقراطيين هذه السياسات مسؤولية زيادة كلفة المعيشة.

القلق من التعثر يمتد من القروض ذات الرافعة المالية إلى بعض صناديق التجزئة



بوينت»، للمستثمرين خلال مؤتمر إعلان النتائج في 11 فبراير: «قد يخلق بيع التزامات القروض المضمونة فرصة شراء جيدة في السوق الثانوية لصناديق أسهم تلك الديون. وهو ما يُعد أفضل بكثير لأسهم التزامات القروض المضمونة مقارنة بالعكس». وقد خفص صندوق «ساوند بوينت» معدل توزيعه الشهري بمقدار 5 سنتات إلى 20 سنتاً للسهم.

إطلاق صناديق «أسيرة»

ومع ذلك، تواصل عوامل أخرى تقليص أرباح المستثمرين. فقد أدى نقص القروض ذات الرافعة المالية الجديدة إلى تضيق العوائد، كما عمدت الشركات التي تدير هيكل التزامات القروض المضمونة إلى إطلاق صناديق «أسيرة» (captive funds) مستقلة جديدة تشتري القروض حتى عندما تكون الأرباح أقل، بهدف ضمان بقاء الطلب مرتفعاً. أشار ديساي إلى إن نحو 95% من إصدارات التزامات القروض المضمونة تتم حالياً عبر صناديق «أسيرة». ولولا هذه الصناديق، لكان من المرجح أن يتباطأ إصدار ديون جديدة من هذا النوع، ما يعني عمليات إعادة تسعير أقل لخفض تكاليف الاقتراض وتقليص الأرباح. لكن مع تراجع الأرباح، اضطرت جهات أخرى أيضاً إلى خفض توزيعاتها، بعضها بأكثر من النصف.

خفصت شركة «إيغل بوينت كريدت» (Eagle Point Credit Co)، إحدى الصناديق المعروفة، توزيعاتها إلى ستة سنتات للسهم من 14 سنتاً. إلا أن توماس ماجيفسكي، الرئيس التنفيذي للصندوق، عرض على المستثمرين حلاً خلال مؤتمر يوم الثلاثاء لإعلان النتائج يتمحور حول أنه إذا استمرت القيمة الصافية للأصول - وهي مقياس لقيمة استثمارات الصندوق - في التراجع، فسيقوم الصندوق بإعادة شراء ما يصل إلى 100 مليون دولار من أسهمه ضمن برنامج إعادة شراء تمت الموافقة عليه حديثاً.

القروض ذات الرافعة المالية الجديدة. ومع انكماش علاوات المخاطر على هذه القروض، تراجعت أرباح مستثمري أسهم التزامات القروض المضمونة.

كما أن موجة البيع المحمومة الأخيرة في القروض ذات الرافعة المالية ضاعفت فقط من مخاطر الخسائر المحتملة التي قد تطال المستثمرين التقليديين.

تخفيض توزيعات الأرباح

خفصت ثلاثة صناديق على الأقل مرتبطة بأسهم التزامات القروض المضمونة، من بينها صناديق تابعة لكل من «إيغل بوينت» (Eagle Point) و«أكسفورد لين» (Oxford Lane) و«ساوند بوينت ميريديان كابيتال» (Sound Point Me-) و«ريديان كابيتال» (ridian Capital Inc) المدعومة من «كوش» (Koch Inc)، توزيعاتها الشهرية للمساهمين خلال الثلاثين يوماً الماضية. ومن المتوقع أن يعلن «كارلايل كريدت إنكوم فاند» (Carlyle Credit Income Fund)، الذي حافظ على توزيعاته عند 10.5 سنت للسهم لنحو عامين، نتائج يوم الأربعاء.

وامتنعت «ساوند بوينت» و«إيغل بوينت» و«كارلايل» عن التعليق، فيما لم ترد «أكسفورد لين» على طلبات التعليق. وقال ميكي شلاين، المحلل الأول لدى «كليف ستريت» (Clear Street): «هذه الصناديق لا تتخذ قرار خفض التوزيعات بسهولة. فالمستثمرون الأفراد يشكلون الجزء الأكبر من عملائها، وهؤلاء يعتمدون على تلك التوزيعات».

ومع ذلك، قد تكون موجة التغيير التي أحدثتها الذكاء الاصطناعي إيجابية لمستثمري التزامات القروض المضمونة على المدى الطويل. إذ تتيح التقلبات الأخيرة لمديري الاستثمار إعادة تشكيل محافظهم من القروض عبر شراء ديون تُداول بخصم، ما قد يعزز العوائد على المدى الطويل، بما في ذلك عوائد أسهم التزامات القروض المضمونة. قال أوجافال ديساي، الرئيس التنفيذي للصندوق «ساوند

بوترايد القلق من ارتفاع معدلات التعثر، ليمتد من سوق القروض ذات الرافعة المالية إلى بعض صناديق التجزئة التي تشتري في نهاية المطاف هذا الدين، مع تزايد انتقائية المستثمرين في تحمل مخاطر الائتمان.

ويُعد أكبر المشتريين للقروض ذات الرافعة المالية مديرو أصول يقومون بتجميع هذه الديون في أدوات دين تُعرف باسم التزامات القروض المضمونة (CLOs). وقد بدأت بعض صناديق التجزئة التي تستثمر في الشرائح الأعلى مخاطرة من هذه الأدوات - المعروفة باسم أسهم التزامات القروض المضمونة (CLO-) في خفض توزيعاتها، مع تراجع عوائد القروض وتضاعف القلق بشأن حالات التعثر المستقبلية. وردّ المستثمرون على ذلك بالتوجه نحو الخارج. إذ هبطت أسعار أسهم عدد من الصناديق المغلقة، من بينها صناديق مدعومة من عائلة كوخ المليارديرية و«كارلايل غروب» (Carlyle Group Inc)، إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق هذا الأسبوع.

ورغم أن صناديق أسهم التزامات القروض المضمونة المدرجة في البورصة تمثل جزءاً صغيراً نسبياً من سوق التزامات القروض المضمونة (CLO) البالغ حجمها 1.3 تريليون دولار، فإنها تسلط الضوء على مسألة أثارت تدقيقاً هذا الأسبوع: كيفية تقسيم الديون إلى شرائح مختلفة ونقل المخاطر إلى مستثمرين آخرين، بما في ذلك المستثمرين الأفراد.

فعلى سبيل المثال، أغلقت أسهم شركة «بلو أول كابيتال» (Blue Owl Capital Inc) عند أدنى مستوى لها منذ عام 2023، بعد أن باعت الشركة قروض ائتمان خاص بقيمة 1.4 مليار دولار لتوفير سيولة للمستثمرين الأفراد. ورجّح محللون في بنك باركليز يوم الخميس أن ينتهي الأمر بجزء من تلك القروض ضمن هيكل التزامات القروض المضمونة التي تديرها «بلو أول»، ما يزيد من الرافعة المالية على هذه الأصول.

الذكاء الاصطناعي يضغط على قروض شركات البرمجيات

بالنسبة لصناديق التجزئة التي تحتفظ بأسهم وديون ثانوية من هيكل التزامات القروض المضمونة (CLOs)، بدأ الألم في سوق القروض ذات الرافعة المالية. إذ إن نحو 13% من هذه القروض مرتبط بشركات برمجيات، التي كانت تُعتبر في الغالب جهات آمنة للإقراض، نظراً لاعتمادها على تدفقات منتظمة من الاشتراكات التي يدفعها العملاء مقابل الخدمات. لكن مع تزايد قدرة الذكاء الاصطناعي على كتابة الشفرات البرمجية، تصاعدت مخاوف المستثمرين من أن تؤدي الأدوات الجديدة إلى تطوير برمجيات مخصصة تحل محل المنتجات الجاهزة.

وكانت صناديق أسهم التزامات القروض المضمونة تعاني بالفعل من تراجع مستمر لسنوات قبل موجة الهبوط في قطاع البرمجيات. فبينما تدفق المزيد من المشتريين إلى سوق التزامات القروض المضمونة، ما عزز الطلب، أدى تباطؤ عمليات الاندماج والاستحواذ إلى تقليص المعروض من

«بنك أوف أمريكا»: تراجع جاذبية الأسهم الأمريكية

مع تحول المستثمرين إلى الأسواق الدولية

أشار «بنك أوف أمريكا» إلى أن الأسهم الأمريكية تشهد تراجعاً ملحوظاً في جاذبيتها مقارنة بنظيراتها العالمية، في أكبر انخفاض منذ أكثر من خمس سنوات. وأوضح البنك أن الأسهم الأمريكية استقطبت منذ بداية العام 26 دولاراً فقط من كل 100 دولار من التدفقات الداخلة إلى صناديق الأسهم العالمية، وهي أدنى حصة يتم تسجيلها منذ عام 2020، مقارنة بذروة قياسية بلغت 92 دولاراً من كل 100 في عام 2022. ونقل البنك عن المحلل الاستراتيجي، مايكل هارتنت، أن هذه الأرقام تعكس انحسار ما يعرف بظاهرة «الاستثنائية الأمريكية»، أي التفوق المستدام للأسواق الأمريكية، حيث يتراجع الزخم من خلال انخفاض التدفقات النسبية إلى الأصول الأمريكية وليس عبر تسجيل تخارجات واسعة النطاق.

ويكاد مؤشر «S&P 500» أن يكون مستقراً في عام 2026، في حين سجل مؤشر MSCI العالمي - باستثناء أمريكا - ارتفاعاً يقارب 8%.

وتراجعت شهية المستثمرين تجاه الأسهم الأمريكية بفعل المخاوف من الإنفاق المفرط على تقنيات الذكاء الاصطناعي من قبل شركات التكنولوجيا الكبرى، وضعف الدولار نتيجة سياسات إدارة الرئيس ترامب، إضافة إلى تنامي التفضيل للأسهم الدورية التي تستفيد من تسارع النمو الاقتصادي.

«فيتش»: نمو قوي متوقع

لاقتصادات الشرق الأوسط في 2026

تتوقع وكالة فيتش للتصنيف الائتماني أن يشهد الشرق الأوسط عاماً جديداً من النمو الاقتصادي القوي في 2026.

وبحسب تقديرات الوكالة، سيبلغ متوسط النمو في اقتصادات المنطقة نحو 4% في 2026، مقارنة بـ 3.4% في 2025، مدفوعاً باستمرار زخم الأنشطة غير النفطية والإنفاق الاستثماري الحكومي.

وترجع «فيتش» أن تبقى أسعار النفط فوق مستويات التعادل المالي لمعظم الدول السيادية في الخليج، باستثناء البحرين والسعودية، وسلطنة عُمان، لافتة إلى أن الإصلاحات الاقتصادية في غالبية هذه الدول أسهمت في تعزيز الإيرادات وضبط الإنفاق.

وأوضحت الوكالة أن مستويات أسعار النفط في سيناريوها الأساسي ستكون كافية للحفاظ على استمرار الإنفاق الرأسمالي الحكومي القوي، الأمر الذي سيدعم استقرار أرباح الشركات، لا سيما في قطاعي الطاقة والبنية التحتية، كما سيسهم في تسريع نمو القطاعات غير النفطية ودعم مسار التنويع الاقتصادي.

ومن المتوقع أن يكون اقتراض الشركات محركاً رئيسياً لزيادة الإقراض المصرفي في المنطقة، في ظل توسع الاستثمارات وتمويل المشاريع الكبرى.

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد

الاقتصادية

اليومي

عبر الحسابات التالية

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059



Sales@sunlightenme.com



Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

غموض السياسة التجارية الأمريكية يربك مسار التصديق الأوروبي على اتفاق التجارة

يعتزم رئيس لجنة التجارة في البرلمان الأوروبي اقتراح تجميد عملية التصديق على اتفاق التجارة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، إلى حين حصول البرلمان على تفاصيل من إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن سياستها التجارية. وقال بيرند لانج، رئيس لجنة التجارة في البرلمان، إنه سيقترح تعليق العمل التشريعي المرتبط بالموافقة على ما يُعرف بـ «اتفاقية تيرنبري» خلال اجتماع طارئ يُعقد يوم الاثنين «إلى حين الحصول على تقييم قانوني شامل والتزامات واضحة من الولايات المتحدة».

وكتب لانج على وسائل التواصل الاجتماعي يوم الأحد: «هذه فوضى جمركية خالصة من جانب الحكومة الأمريكية. لم يعد أحد قادراً على فهم ما يحدث. لا توجد سوى أسئلة بلا إجابات، وحالة متنامية من عدم اليقين بالنسبة للاتحاد الأوروبي وشركاء الولايات المتحدة التجاريين الآخرين».

يأتي هذا التحول في موقف البرلمان الأوروبي بعد أن قضت المحكمة العليا الأمريكية بإبطال استخدام ترامب لقانون الصلاحيات الطارئة لفرض ما يُعرف بالرسوم الجمركية المتبادلة على دول حول العالم. وكان البرلمان قد جمد مسار الموافقة على الاتفاق في وقت سابق، عقب تهديد ترامب بضم غرينلاند.

تنص الاتفاقية التي جرى التوصل إليها الصيف الماضي بين ترامب ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين على فرض تعرفه جمركية بنسبة 15% على معظم صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة، مقابل إلغاء الرسوم المفروضة على السلع الأمريكية المتجهة إلى الاتحاد. كما ستواصل الولايات المتحدة فرض تعريفه جمركية بنسبة 50% على واردات الصلب والألومنيوم الأوروبية.

قد أيرم الاتحاد الأوروبي هذه الاتفاقية غير المتكافئة الصيف الماضي أملاً في تفادي اندلاع حرب تجارية شاملة، والحفاظ على الدعم الأمني الأمريكي، ولا سيما في ما يتعلق بأوكرانيا. وكان البرلمان يستهدف التصديق على الاتفاق خلال مارس.

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf